

الجبيل: دراسة عن ترحيل اللاجئين الفلسطينيين البدو

تعبر الأونروا وجمعية بمكوه عن الامتنان للمخاتير ولجنة مشاريع
الجهالين وأسّر السلاّماآ الجهالين البدوية في الجبل وأبو نوار لتبرعهم
بالوقت وإطلاع فرق البحث على تجاربهم وخبراتهم.

المحتويات

ملخص تنفيذي	٤٠
المنهجية	٦٠
الجزء الأول	٧٠
مقدمة	٧٠
من هم اللاجئون الفلسطينيون البدو في الجبل؟	١٠١
ترحيل البدو وتكوين مجتمع الجبل	٤١
الجزء الثاني	١٠٢
ما هو مجتمع الجبل اليوم	١٢
دراسات الحالة وتحليل الوضع	٢٢
الجزء الثالث	٨٣
الاستنتاجات	٨٣
محنة اللاجئين	٨٣
قضية الجبل	٨٣
مجتمع الجبل غير قادر على الاستمرار اجتماعياً	٩٣
مجتمع الجبل غير قادر على الاستمرار اقتصادياً	١٠٤
الإقامة المزدوجة: الخيار الأنجع حالياً	١٤
التنمية الريفية المستدامة كممارسة رشيدة – التحكم بوتيرة التغيير	١٤
الجزء الرابع	٣٤
خاتمة	٣٤
الهوامش	٤٤

ملخص تنفيذي

الضوء على وضع التجمعات التي تم ترحيلها. ومع أن هذا التقرير يستخلص عدداً من الاستنتاجات من البحث الميداني. إلا أنه لا يطرح توصيات. بل يقدم سجلاً للوضع الحالي لجماعات اللاجئين الفلسطينيين الرعوية في حولهم السريع من بيئة ريفية إلى حضرية. ضد إرادتهم. نتيجة لسياسات وممارسات السلطات الإسرائيلية.

يتكون التقرير من ثلاثة أجزاء رئيسية. يعرض الجزء الأول خلفية عن اللاجئين الفلسطينيين البدو المقيمين في محيط القدس اليوم. بما في ذلك عملية تكوين قرية عرب الجهالين في ظل الاحتلال. ويقدم الجزء الثاني ست دراسات حالة استناداً إلى خمسة أشهر من البحث الميداني وفقاً للمنهجية الموضحة في التقرير. عند تفحص دراسات الحالة بالتفصيل. يتضح كيف أثر الترحيل على حياة مختلف سكان قرية عرب الجهالين بطرق متنوعة. أما الجزء الثالث فيعرض استنتاجات الدراسة. أهم استنتاجين خرج بهما تحليل دراسات الحالة هما أن التجميع المركزي للتجمعات الريفية ضد إرادتهم قد أدى إلى وضع (١) غير قابل للبقاء اجتماعياً (٢) وغير قادر على الاستمرار اقتصادياً. إن ترحيل التجمعات البدوية الريفية إلى قرية عرب الجهالين في ثلاث موجات بدءاً من سنة ١٩٩٧ قد جردهم من الأصول الاجتماعية المتاحة لهم وحرمتهم من أية أصول اقتصادية مستدامة تساعدهم في إعادة بناء حياتهم في البيئة الجديدة. وها هم سكان القرية اليوم. بعد خمس عشر سنة على بدء الترحيل. لا يزالون يكافحون للحفاظ على العناصر الأساسية في نظامهم الاجتماعي التقليدي وسبل معيشتهم الرعوية. ويظهر التقرير بوضوح أن التعويض المالي الذي تم تأمينه من خلال المحاكم لم يكفل الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي للاجئين البدو في قرية عرب الجهالين. ويبين أيضاً أنه في ظل هذه الظروف وفي انتظار حل دائم لمشكلة اللاجئين. يظل الخيار الأرجح لسكان القرية يتمثل في اتباع ممارسات إقامة مزدوجة. بحيث يعيشون جزئياً في القرية ويحافظون جزئياً على سبل معيشتهم التقليدية المتنقلة عن طريق العودة إلى المواقع الريفية في المنطقة جيم. وهو ما تعتبره السلطات الإسرائيلية ممارسة غير قانونية. وفيما أن ممارسة الإقامة المزدوجة ستمكّن الأسر من التحكم بشكل أفضل في نسق حياتهم ووجهتها في مرحلة ما بعد الترحيل. إلا أنها تبقىهم في وضع هش لأنها تفترض من البدو أن يرجعوا إلى المناطق التي يكونون فيها تحت التهديد بهدم المساكن والإخلاء بالإكراه. علاوة على ذلك. إن ممارسة الإقامة المزدوجة تفتت الوحدات الأسرية. مما يترتب عليه حدوث تغيرات أساسية في أدوار الأسرة والممارسات اليومية.

إن هذه الدراسة المشتركة بين جمعية بمكوم والأونروا تستخلص أنه في كل من قرية عرب الجهالين وفي التجمعات الريفية المهدة بالترحيل حالياً. يظل الحل الأرجح بالنسبة

تعمل الإدارة المدنية الإسرائيلية على إعداد خطط لإنشاء قرية بدوية مركزية في المنطقة جيم في الضفة الغربية. وتعد القرية واحداً من عدة خيارات اقترحتها السلطات الإسرائيلية لمستقبل مجتمع البدو الرعوي المتنقل في الضفة الغربية. غالبية البدو الموجودين في الضفة الغربية اليوم هم لاجئون فلسطينيون يعود منشأهم إلى الأراضي القبلية في المنطقة التي تعرف الآن باسم صحراء النقب. وهم يعتمدون في معيشتهم على الماشية. إلا أنهم يواجهون خطر ترحيلهم إلى بيئات مركزية شبه حضرية. وبالتالي قد يكونون الفئة الأخيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين يخضعون بين ليلة وضحاها إلى عملية تحول من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع حضري البيئة يعتمد العمل المأجور. إن التهديد الذي يواجهه اللاجئين الفلسطينيين البدو اليوم يعكس صورة مصغرة لمأساة الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين التي وقعت قبل ٦٠ سنة حينما تم إخراجهم بالقوة من مئات القرى والبلدات والمدن في فلسطين التاريخية وفرضت عليهم الإقامة في مخيمات مكتظة.

قامت برامج إعادة التوطين الحكومية بإنشاء البلدات البدوية في أنحاء مختلفة من الإقليم. وحتى الآن قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع واحد كهذا مستهدفة اللاجئين الفلسطينيين البدو في الضفة الغربية. إن قرية عرب الجهالين - التي يركز عليها هذا التقرير - تتكون من ١٥٠ أسرة لاجئة بدوية تم نقلهم من تجمعاتهم العائلية الريفية في محيط القدس الشرقية وترحيلهم إلى موقع مركزي على ثلاث مراحل بين سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٧. وفيما تسير السلطات الإسرائيلية قُدماً في تخطيطها للقرية البدوية الثانية في الضفة الغربية. فإن اللاجئين الفلسطينيين من تجمعات البدو الريفية المنبثقة يتوجهون اليوم إلى قرية عرب الجهالين طلباً للمشورة ولتعلم العبر من تجربتها. جنباً إلى جنب مع المطالبة بالحماية الدولية لرفض أي تهجير كهذا ودعم إعادتهم إلى أراضيهم القبلية التقليدية في النقب.

خضعت البلدات القروية في النقب وفي مختلف أنحاء الإقليم لدراسات متعمقة من زوايا متعددة. إلا أن قرية عرب الجهالين في الضفة الغربية - وهي المثال الوحيد حتى الآن على التجميع المركزي لجموعات اللاجئين الفلسطينيين الرعوية المتنقلة في الضفة الغربية - لم يسبق أن أخضعت للبحث. لذا فلا توجد أية أدبيات تستفيد منها الأطراف المعنية الراغبة في تقييم أثر الترحيل والتجميع في بيئة حضرية على المجموعات البدوية من اللاجئين الفلسطينيين. إدراكاً لهذه الفجوة في الأدبيات. أجرت جمعية بمكوم والأونروا دراسة أنثروبولوجية مشتركة لقرية عرب الجهالين من أجل استعراض الواقع اليومي لسكانها اللاجئين البدو بعد ترحيلهم إليها. ويرمي هذا التقرير المشترك إلى تسليط

اقتصادية قوية للتقدم والتطور. هذه هي الشروط التي لا بد منها لتمكين جماعات اللاجئين الفلسطينيين البدوية من التحكم بمسار عملية التحديث حسب التوقيت والنسق والوجهة التي يرغبونها.

لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين البدوية في محيط القدس هو تحقيق التنمية الريفية المستدامة وتأمين وصولهم إلى الموارد الطبيعية في مواقعهم الريفية الراهنة إذا أريد لهم أن يصونوا نسيجهم الاجتماعي والثقافي وبنوا قاعدة

الماشية في منطقة "الجيل" يتم إطعامها باستمرار وتفيد حركتها



المنهجية

المحليين. وبناءً على طلب مجتمع الجبل في أن تتضمن الدراسة عنصراً مقارناً. عمل باحث رابع مع الأسر التقليدية في أبو نوار. والتي تمثل مجموعة عائلية بدوية ريفية تعيش نمط حياة مماثل للذي كان يعيشه سكان الجبل قبل أن يتم ترحيلهم.

٢) **مقابلات معمقة:** عمل فريق الباحثين والباحثين الأربعة مع فنيين من جمعية بمكوم لإجراء مقابلات معمقة مع أعضاء المجتمع من أجل فهم تاريخ تخطيط القرية. وتضمنت الأدوات المستخدمة خرائط ومخططات وصوراً جوية تعود إلى أواخر سنوات الأربعينيات من القرن الماضي. وبعض منها مدرج في التقرير.

٣) **بحث مكتبي:** بالنظر إلى محدودية السجلات المتاحة. تم بالقدر الممكن تجميع ما وجد من إصدارات عن عمليات الترحيل من أرشيفات مختلفة. منها تلك الخاصة بالأمم المتحدة. والمنظمات القانونية التي قامت بتمثيل التجمعات في وقت الترحيل. وتقارير حقوق الإنسان. ومكتبات الإعلام.

يأتي التقرير النهائي كمحصلة لعملية صهر للمواد التي تم تجميعها باستخدام هذه المنهجيات البحثية خلال فترة البحث من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٢. وخلال فترة البحث هذه. كان الفريق المشترك بين الأونروا وجمعية بمكوم يجتمع بشكل منتظم للتشارك بالسجلات الميدانية. ومناقشة النتائج. وبناء الأدوات البصرية - بما في ذلك المخططات والخرائط والصور الفوتوغرافية - ودمجها في التحليل الناتج.

تسعى هذه الدراسة المشتركة بين جمعية بمكوم والأونروا لإجراء بحث موسع من أجل فهم الواقع اليومي لحياة السكان في قرية عرب الجهالين في سياق ترحيلهم الذي على جرى على مراحل بدءاً من سنة ١٩٩٧. بالنظر إلى نطاق البحث الواسع. فقد تم إعداد مزيج من منهجيات البحث بالتعاون مع ممثلين عن المجتمع المستهدف. وفي ضوء سيادة العنصر الإنساني في هذه المهمة. اختار الباحثون أن يتبعوا نهجاً أنثروبولوجياً كأداة أساسية في تحليل البحث. وبعد أن أجرت الأونروا وجمعية بمكوم مشاورات مع أعضاء لجنة الجبل ومع زعماء القرية التقليديين في شباط/فبراير ٢٠١٢. تم الاتفاق على الدراسة المقترحة ومنهجيات البحث وصادق عليها ممثلو القرية. وقامت اللجنة بإعلام سكان الجبل بأن فريقاً بحثياً سيعمل في القرية لمدة خمسة أشهر من شباط/فبراير وحتى حزيران/يونيو ٢٠١٢. وقد اطلع أعضاء اللجنة وزعماء القرية التقليديين على مسودة التقرير ووضعوا تعليقاتهم عليها قبل أن تتم عملية النشر.

جرى تطبيق ثلاث منهجيات بحثية رئيسية:

١) **الملاحظة بالمشاركة:** وقام بها فريق من أربع باحثات وباحثين ميدانيين على فترة خمسة أشهر. ركزت باحثتان ميدانيتان على النساء في القرية. ورافقتا النساء من مختلف المجموعات العائلية داخل القرية في حياتهن اليومية. وركز باحث ميداني ثالث على تجارب الرجال في الجبل. ورافق الرجال الذين لا زالوا يعملون مع المواشي في رحلات الرعي اليومية. ورافق الرجال الآخرين في بحثهم عن فرص العمل المأجور. وأمضى الوقت مع زعماء المجتمع التقليديين والشبان



يعرّف الجزء الأول باللاجئين الفلسطينيين البدو ويستعرض تاريخهم الحديث بصفتهم فئة سكانية رعوية تقليدية متنقلة تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفيما أن التجمعات البدوية الريفية التي تعيش في محيط القدس تتعرض اليوم للتهديد بالترحيل والتجميع المركزي في بيئة شبه حضرية، فإن الجزء الأول يسرد تاريخ تكوين قرية عرب الجهالين (الجل)، والتي نشأت نتيجة التجميع المركزي لعشر من هذه المجموعات العائلية الريفية قامت السلطات الإسرائيلية بإخراجهم من مساكنهم بدءاً منذ سنة ١٩٩٧. والأراضي التي تم إخراج البدو منها أصبح الآن يقطنها مواطنون إسرائيليون وأصبحت تشكل جزءاً من مستوطنة معاليه أدوميم، والتي تعتبر غير شرعية في نظر القانون الدولي.

١.١ مقدمة

الشكوى ١٩٩٠١٥٠ والشكوى ٢٠٠١١٦٠ على التوالي بإسم المجالس المحلية للسواحة الشرقية وأبو ديس). وفي سنة ٢٠١١. استأنفت الإدارة المدنية الإسرائيلية دراستها للمواقع التي يمكن أن ترحل اللاجئين الفلسطينيين البدو إليها وأكدت للأمم المتحدة نيتها ترحيل التجمعات المتبقية إلى خارج فقاعة معاليه أدوميم. وكان توسيع قرية عرب الجهالين أحد الخيارات التي خضعت للدراسة من أجل ترحيل بعض التجمعات. كما وضعت الإدارة المدنية الإسرائيلية خطاً لإقامة "قرية بدوية" كبيرة الحجم في منطقة النوبعمة في محيط أريحا ويتوقع أن تقوم بعرضها على الجمهور وتلقي الاعتراضات عليها في سنة ٢٠١٣.

هذه الدراسة المشتركة بين جمعية بمكوم والأونروا حول قرية عرب الجهالين تتفحص كيف تأثر اللاجئون الفلسطينيون البدو من ترحيلهم من التجمعات العائلية الصغيرة المبعثرة إلى موقع مركزي واحد منذ سنة ١٩٩٧. يعرض التقرير أولاً خلفية عن اللاجئين الفلسطينيين البدو المقيمين في محيط القدس تحت الاحتلال ويستعرض عملية تكوين مجتمع الجبل. ثم يركز على استيضاح كيف يعيش اليوم هذا المجتمع الرعوي المتنقل بطبيعته بعد أن تعرض للترحيل.

منذ سنة ١٩٩٧ وما تلاها، قامت السلطات الإسرائيلية بترحيل حوالي ١٥٠ أسرة من اللاجئين الفلسطينيين البدو المعتمدين على المواشي والمقيمين في المنطقة جيم^١ في الضفة الغربية. جميع هذه الأسر من قبيلة الجهالين، وقامت السلطات الإسرائيلية بطرد غالبيتهم من التجمعات العائلية الريفية المنتشرة في محيط القدس لإتاحة المجال لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم. وأصبح الموقع الذي نقلوا إليه اليوم ملحاً بالبلدة الفلسطينية العيزرية. ويعرف رسمياً باسم قرية عرب الجهالين أو يحمل اسم "الجل" فحسب.

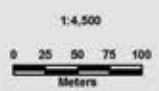
في سنة ٢٠٠٥، شرعت الإدارة المدنية الإسرائيلية بإجراء نقاش مع ما تبقى من جمعات اللاجئين الفلسطينيين البدوية الريفية التي يبلغ عددها حوالي ٢,٣٠٠ فرداً، والمتواجدة داخل الحدود البلدية لمستوطنة معاليه أدوميم. حول ترحيل بقية الفلسطينيين المقيمين في المنطقة إلى مواقع بديلة على "الجانب الفلسطيني" من الجدار. إلا أنه تم إيقاف النقاش بعد أن أدى الضغط الدبلوماسي إلى جميد "خطة شرق" الإسرائيلية لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم فيما تم الشروع بالإجراءات القانونية لتجميد بناء الجدار حول أجزاء من المنطقة المعروفة بإسم "فقاعة" معاليه أدوميم (تم تقديم



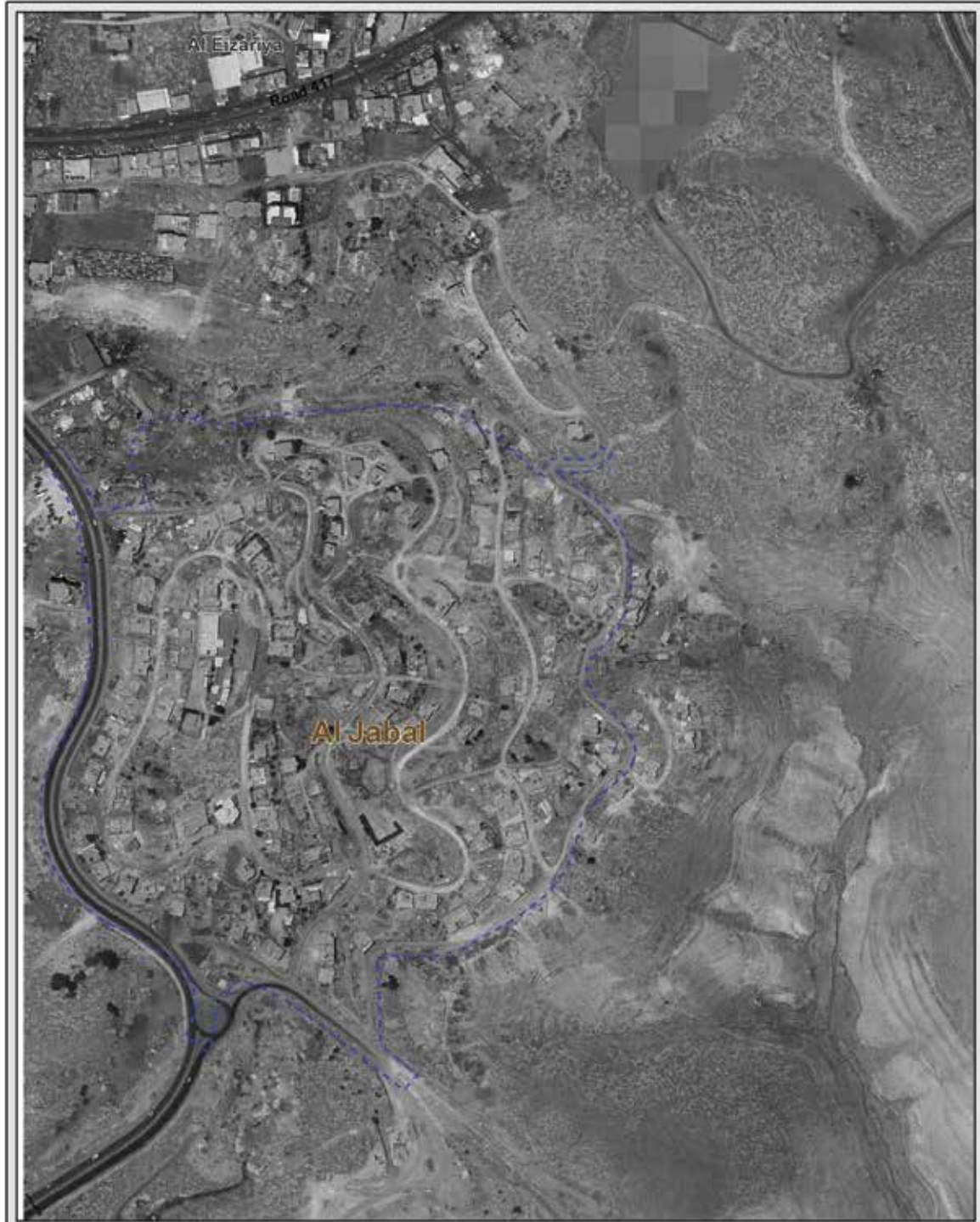
7
1

Al Jabal 1994

SPOP Plan No. 1627



© 2004 BIMKOM. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced without the prior written permission of BIMKOM.



Al Jabal 2012

SPQP Plan No. 1627

1:4,500



Meters

© 2012 BIMKOM. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced without the prior written permission of BIMKOM.

٢.١ من هم اللاجئون الفلسطينيون البدو في الجبل؟

يعود منشأ بدو قبيلة الجهالين إلى منطقة تل عراد في صحراء النقب. وتتكون القبيلة من ثلاث جماعات عشائرية هي السلامات والصرايعة والدواهيك. فيما تنتمي القبيلة إلى حلف عرب الحويطات.^٤ هذا الحلف الذي يتكون بالأساس من رعاة يسكنون الصحراء تمتد جذوره إلى منطقة وسط شبه الجزيرة العربية. وجميع سكان الجبل هم من عشيرة السلامات من قبيلة الجهالين.

إن تدبير الموارد الطبيعية بشكل مستدام في المناطق القاحلة يتطلب من الرعاة أن يتنقلوا من مكان إلى آخر من أجل الحفاظ على أعلى مستوى ممكن من التنوع الحيوي. ومع تزايد التصحر في شبه الجزيرة العربية، فضل العديد من الرعاة الاتجاه شمالاً للبحث عن مصادر أغنى بالعلف لمواشيهم في أعقاب الفتوحات الإسلامية وما تلاها.

تشكل قوانين الشرف الصارمة أساساً لنظام القضاء التقليدي. وبالتالي مال البدو للبقاء في جماعات اجتماعية صغيرة معتمدة على روابط القرابة بشكل رئيسي. وإن لم يكن حصاراً للمساعدة في حماية أصولهم البيئية والعائلية، بما في ذلك الشرف. ومع أن جزءاً كبيراً من السكان البدو يرون اليوم في مرحلة تحول من الاقتصاد الرعوي التقليدي نحو تجارة العمل المأجور، إلا أن البنية الاجتماعية التقليدية لا تزال ملحوظة على نطاق واسع لدى جماعات اللاجئين البدوية الريفية في الضفة الغربية.

لا تزال التجمعات البدوية الريفية في الضفة الغربية صغيرة الحجم ومعتمدة على القرابة بالأساس. وفيما تتعرض حركتهم لقيود شديدة، أصبح أغلبهم الآن يعملون في اقتصاد مزدوج يجمع بين إدارة المواشي والعمل المأجور في المراكز الحضرية. ولا يزال استخدامهم للمساحة داخل التجمع يعكس السعي لحماية مجتمعهم وتعزيز الخصوصية للنساء وصيانة شرف العائلة.

البدو على الوصول إلى الموارد الطبيعية ذات الدور المركزي في الحفاظ على سبل معيشتهم التقليدية. ومع التقلص المتواصل للمقدرة على التنقل، اختار بدو الجهالين مواقع على طول مسارات هجرتهم الثابتة في محيط القدس واستقروا بشكل دائم في تجمعاتهم العائلية. وعملوا خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي على إقامة ترتيبات مؤقتة لاستخدام الأراضي مع أصحابها الفلسطينيين. تراوحت هذه الترتيبات من مجرد موافقة صاحب الأرض على إقامتهم في أرضه، إلى دفع إيجارات شهرية أو التشارك مع صاحب الأرض في أية أرباح زراعية تنشأ عن استخدامهم لأرضه بشكل موسمي. ولم يعلم البدو في ذلك الوقت أن "المنطقة التي استقروا فيها ستصبح قريباً من أهم المناطق الجغرافية الاستراتيجية في الأرض المحتلة".^٥

في سنة ١٩٩٥، أصبحت غالبية التجمعات البدوية المعتمدة على الماشية في الضفة الغربية توجد ضمن المنطقة جيم التي تم تعريفها في ذلك الحين. حيث جرى تحويل الأراضي التي كانوا يقيمون فيها إلى السيطرة العسكرية والمدنية الإسرائيلية الكاملة بموجب الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة ١٩٩٥. وكانت قدرة السلطة الفلسطينية الحديثة النشأة محدودة في مساعدة الفلسطينيين في المنطقة جيم بما أن المنطقة وضعت تحت الإدارة الإسرائيلية. وقد حرمت

وفقاً لتاريخ قبائل البدو، قامت السلطات الإسرائيلية منذ سنة ١٩٤٩ بتهجير غالبية بدو النقب من أراضي أجدادهم. وشمل ذلك بدو الجهالين في منطقة تل عراد. وقد نزح عرب الجهالين من أراضيهم القبلية إلى أطراف صحراء النقب قبل أن يتفرقوا في عدة الجهات نحو الأردن وغزة والضفة الغربية في سنة ١٩٥١،^٦ وبقوا في منفاهم القسري بعيداً عن أراضيهم القبلية حتى الآن.

تم تسجيل غالبية بدو الجهالين الذين قدموا إلى الضفة الغربية كلاجئين لدى الأونروا منذ أواسط سنة ١٩٥١ وما بعد. ولكنهم لم يسعوا للإقامة في مخيمات اللاجئين بل حافظت غالبية العائلات على اقتصادهم الرعوي التقليدي وبحث العديد منهم عن المراعي المعزولة والموارد المائية الطبيعية في وسط الضفة الغربية. فقد قامت جماعات عائلية صغيرة الحجم من اللاجئين الفلسطينيين البدو بإنشاء أماط هجرة موسمية على طول مجرى المياه المكتشف في وادي القلط بين أريحا والقدس. حيث تمتعوا بإمكانية الوصول المفتوح إلى أسواق المواشي المربحة في القدس.

وأصبحت تحديات الحياة اليومية تتفاقم أمام البدو في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فمنذ سنة ١٩٦٧ وما تلاها، تم تكريس قطاعات واسعة من الضفة الغربية للاستخدام العسكري وبناء المستوطنات الإسرائيلية، مما حد مباشرة من قدرة

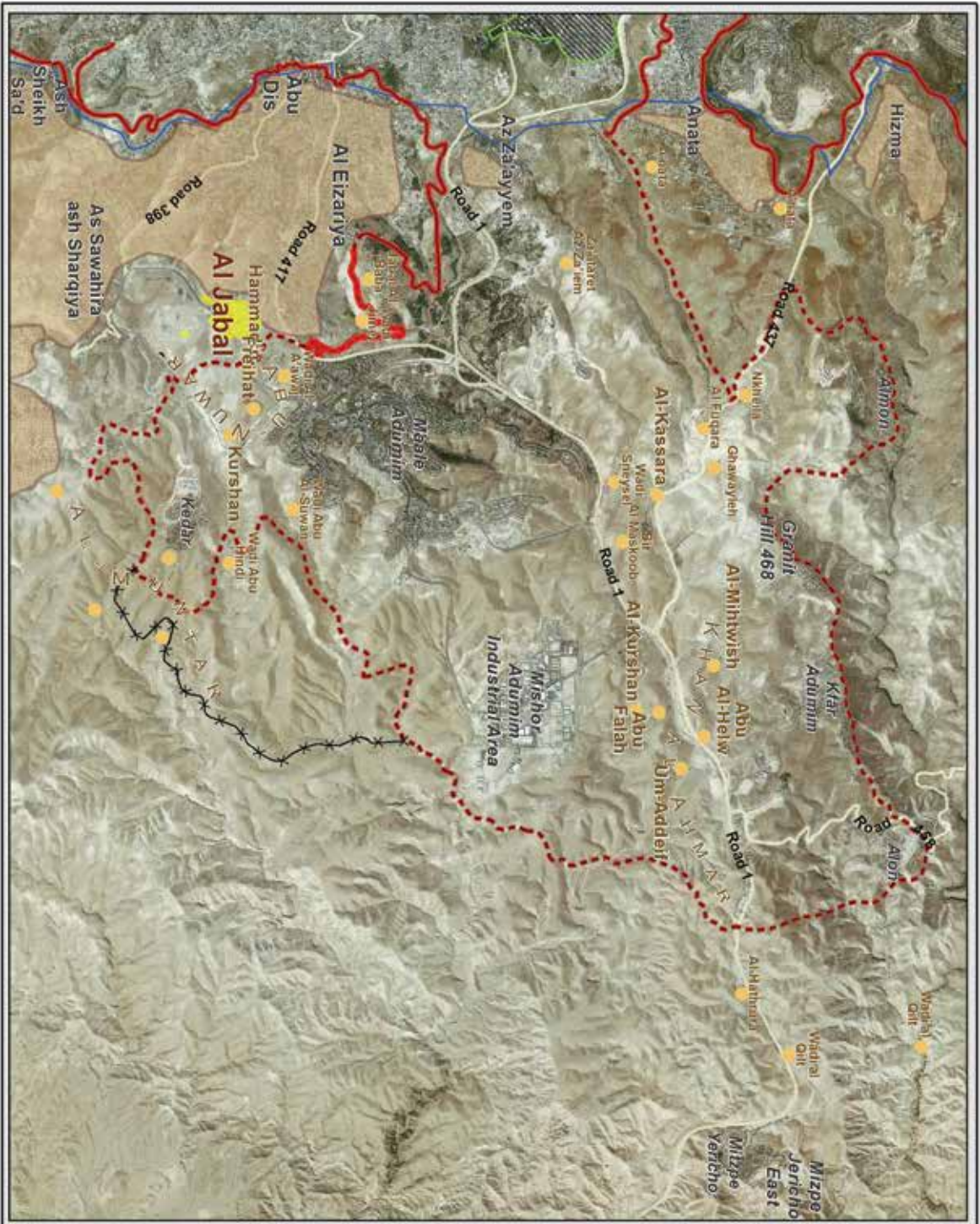
الاقتصادي المزدوج - إدارة الأعداد المتناقصة من المواشي عن طريق توظيف آليات تعليف مكثف وزيادة اعتمادهم على شراء العلف. إلى جانب تعزيز دخلهم من خلال فرص العمل المؤقتة التي تتاح لهم في المستوطنات الإسرائيلية المجاورة.^{١٢} وإدراكاً منهم للتهديدات التي تتعرض لها سبل معيشتهم التقليدية. فقد سعت مجتمعات عديدة إلى تعزيز الالتزام بتوفير التعليم لأطفالهم في ظل ازدياد الحادة إلى استراتيجيات إضافية للتدبير مع الأوضاع.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة من جانب بدو السلامة الجاهل لتأكيد للسلطات الإسرائيلية على حاجتهم للبقاء في مجتمعاتهم الريفية من خلال تدخلات قانونية.^{١٤} إلا أن الإدارة المدنية الإسرائيلية لم تكن لتعنى بتوفير الخطوات البسيطة نسبياً واللازمة لحماية سبل المعيشة التقليدية للبدو عن طريق ضمان وصولهم إلى الموارد الطبيعية والمصادقة على تزويد مواقع تواجدهم الريفية بالبنية التحتية. وأصبحت التجمعات البدوية التي حُصل على مساعدات من منظمات دولية ومحلية في تنفيذ برامج للإعاش الريفي (بما في ذلك تأهيل المساكن. وبناء المدارس الأساسية. ومبادرات استغلال الطاقة الشمسية في المنطقة جيم) تتلقى أوامر هدم أو إخلاء من السلطات الإسرائيلية بشكل متزايد.^{١٥} وأصبحت أغلب محاولات البدو للانخراط مع المجتمع الدولي في مبادرات للإعاش الريفي من تصميمهم الخاص تعتبر غير قانونية في نظر الإدارة المدنية الإسرائيلية.^{١٦} فيما أن مبادرات التحديث التي تجري بالمشاركة تظل غير ممكنة التطبيق في ظل المناخ السياسي السائد. واليوم يبقى الخيار الوحيد الذي تقترحه الإدارة المدنية الإسرائيلية بشأن "تحديث" البدو في فقاعة معاليه أدوميم والأنحاء الأخرى من المنطقة جيم هو تعويضهم بمبلغ غير محدد وترحيلهم إلى بيئة مركزية لا تتوافق مع تعزيز اقتصادهم الرعوي ولا تحمي أعرافهم الاجتماعية التي عاشوا عليها منذ مئات الأعوام.

سياسات وممارسات السلطات الإسرائيلية في المنطقة جيم السكان الفلسطينيين من أن يعيشوا حياة مستقرة ومستدامة وعرضت المجتمعات الرعوية التقليدية المتنقلة إلى خطر الإخلاء بالإكراه بشكل متزايد. تضمنت السياسات والممارسات الرئيسية التي تم حديدها على أنها تمهد لإخلاء المنطقة جيم من الرعاة الفلسطينيين بالإكراه ما يلي:^{١٧}

- (١) الجدار ونظام التصاريح المرتبط به. والذي أدى إلى فرض قيود مشددة على حركة الفلسطينيين ومنع الوصول إلى الموارد الطبيعية والمراكز التجارية. بما في ذلك القدس الشرقية.^{١٨}
- (٢) سياسة التخطيط الهيكلي والتنظيم. والتي أدت إلى الهدم الإداري للمباني التي تشيد دون الحصول على ترخيص بناء من الإدارة المدنية الإسرائيلية.^{١٩}
- (٣) سياسة الاستيطان. والتي أدت إلى تشديد القيود على استخدام الفلسطينيين للأراضي ووقوعهم تحت خطر العنف البدني والنفسي.^{٢٠}

حتى أواسط التسعينيات من القرن الماضي. أدى التقييد المتصاعد للحركة. وتنامي انعدام الأمن الاقتصادي نتيجة نقص القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية. وتواصل التهديد بالهدم الإداري نتيجة عدم منح تراخيص للبناء^{٢١} إلى زيادة حالة عدم الاستقرار الاجتماعي ومنع الاستثمار المجتمعي في خطط بعيدة الأجل. وفي ظل التردّي الحاصل في أوضاع هذه المجتمعات. فعندما أبلغتهم السلطات الإسرائيلية شفهيّاً في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بأن عليهم أن يخلوا منطقة معاليه أدوميم نهائياً.^{٢٢} التي كانت تقطنها حينئذٍ عشر جماعات عائلية منفصلة من عرب السلامة الجاهل. صممت جماعات السلامة على قرارها بمقاومة الترحيل. وعلى الرغم من تراكم الضغوط الناتجة عن خطر الترحيل بواسطة السلطات الإسرائيلية. إلا أن أفراد جماعات السلامة واصلوا العمل في نشاطهم



Regional Map

	Jabalim Communities
	Al-Jabal
	Area B
	Area B Nature Reserve
	No Plans Land
	Green Line
	Jerusalem Municipal Border
	Separation Barrier
	Constructed
	Under Construction
	Projected
	Demanded

1:80,000

0 20 40 80 1 Kilometers



Chronological Movement of Jahalin Tribe

1:380,000
0 2.5 5 7.5 10 Kilometers

- Area A
- Area B
- Area B Nature Reserve
- No Items Land
- Green Line

د. محمد بن كوكب
BINKOM
الأمم المتحدة
UNEP
UNEP
UNEP

٣.١ ترحيل البدو وتكوين مجتمع الجبل

ما الذي حدث بالفعل أثناء عملية ترحيل مجتمع الجبل؟ تم إجلاء عشر جماعات عائلية منفصلة من بدو السلامات الجهالين من مجتمعاتهم الريفية المعزولة إلى موقع واحد مركزي بالقرب من مكب النفايات البلدي، مشكلاً موقعاً تابعاً لبلدة العيزرية. وبسرعة أصبحت المساحات الريفية التي أجلي البدو منها أحياء حضرية جديدة في مستوطنة معاليه أدوميم الإسرائيلية، والتي تعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي. إن جميع ٥١ أسرة في موقع مكتظ على هامش منطقة حضرية قد فرض على اللاجئين الفلسطينيين البدو تحولات في اقتصادهم التقليدي ونسيجهم الاجتماعي. علاوة على ذلك، ولّد التهجير شعوراً عميقاً بالاستياء بين مجتمع أبو ديس المحلي، المالكين التاريخيين لأراضي مجتمع الجبل، والبدو الذين نقلوا إلى هذه الأراضي وخصصتها السلطات الإسرائيلية لهم بصفتها "أراضي دولة". وفي محصلة هذا الترحيل، نجد أن البدو أصبحوا الآن يخضعون لتحولات وتغييرات جذرية في طبيعتهم الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.

كلاجئين يتعرضون للاستلاب والتهجير في مناسبات عديدة، وعلى مدار الدعاوى القضائية ضد خطر الإخلاء، كان اللاجئون الفلسطينيون البدو يصرحون بأن الحل المفضل لديهم هو العودة إلى أراضيهم القبلية في النقب.^{١٧}

على مدار سنة ١٩٩٧، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم جميع المباني التي تملكها ٦٥ أسرة من السلامات الجهالين المقيمين في أربع جماعات عائلية في الجزء الشرقي من منطقة يسميها البدو أبو صوان^{١٨} - وهي منطقة تمت المصادقة الكاملة على مخططات توسيع مستوطنة معاليه أدوميم فيها (الحي "٦٠"). وتم نقل الأسر المهجرة بحافلات إلى تل الرغابنة بعد أن كانت ممتلكاتهم قد نقلت في حاويات شحن ووضعت مبعثرة في وسط الأثنتي عشرة أسرة التي تقيم من قبل على الحدود الشمالية لمكب نفايات بلدية القدس. وحصلت كل أسرة مهجرة على مساعدات إنسانية طارئة من منظمات دولية ومحلية، منها الأونروا.^{١٩} وبدأ المحامي الخاص الموكل من المجتمع بالتفاوض مع الإدارة المدنية الإسرائيلية لتأمين حصول الأسر الخمس والسنتين على تعويض. ولم يتم التوصل إلى اتفاق في البداية، وواصلت الأسر العيش في خيام وحاويات معدنية في جماعات اجتماعية غريبة عنها لأكثر من ثلاث سنوات، دون أن تتوفر أية بنية تحتية في تل الرغابنة، والذي تم تغيير اسمه فيما بعد إلى قرية عرب الجهالين. وفي سنة ١٩٩٨، شجبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا الترحيل:

جرت عملية ترحيل ١٥٠ أسرة من بدو السلامات الجهالين، الذين كانوا يقيمون في مناطق مستهدفة لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم، على ثلاث مراحل بدءاً من سنة ١٩٩٧. قبل عمليات الترحيل، كان يقيم أحد التجمعات العائلية الرعوية لعشيرة السلامات ويضم حوالي ٢١ أسرة في هضبة في المنطقة جيم تدعى تل الرغابنة، وفي سنة ١٩٩٤، أبلغت السلطات الإسرائيلية التجمعات العائلية الريفية المنتشرة على مشارف مستوطنة معاليه أدوميم بأنه سيتم ترحيلهم إلى موقع الرغابنة المركزي، والواقع خارج الحدود البلدية للمستوطنة.^{٢٠} وقاوم البدو هذا المقترح في مناسبات عديدة، مبينين أن التجميع المركزي للتجمعات المنتشرة من شأنه أن يدمر سبل معيشتهم التقليدية والنسيج الاجتماعي لتجمعاتهم العائلية الصغيرة، كما أن الموقع المختار كان على مقربة شديدة من مكب نفايات كبير الحجم، مما يمكن أن يمثل تهديداً ملموساً للصحة والأرض التي اختارتها الإدارة المدنية الإسرائيلية لإقامة القرية البدوية المستقبلية كانت ملكاً لفلسطينيين من أبو ديس. وقد أقيمت دعاوى قضائية فيما واظب اللاجئون الفلسطينيون البدو على رفض ترحيلهم إلى الرغابنة بواسطة السلطات الإسرائيلية.^{٢١}

وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية الاستئناف النهائي للبدو ضد الإخلاء بحجة أنهم لا يملكون حقوق ملكية في المنطقة وأعطتهم ثلاثة أشهر للإخلاء طواعية.^{٢٢} إلا أن اللاجئين البدو رفضوا الإخلاء، وذكر أن العديد منهم أشاروا إلى نزوحهم من النقب وما تلا ذلك من معاناتهم

"تلاحظ اللجنة بقلق بالغ حالة أسر الجهالين البدوية التي أجليت بالقوة عن أراضي أجدادها لإفساح المجال أمام توسيع مستوطنتي معاليه أدوميم وكيدار، وتشجب اللجنة الطريقة التي أسكنت فيها حكومة إسرائيل هذه الأسر في حاويات فولاذية في مكب للقمامة في أبو ديس في ظروف دون ظروف العيش الإنساني. وتأسف اللجنة لإصرار الدولة الطرف على القول بأنه لا يمكن حل هذه المسألة إلا بالتقاضي بدلاً من تقديم ضمانات لجلها".

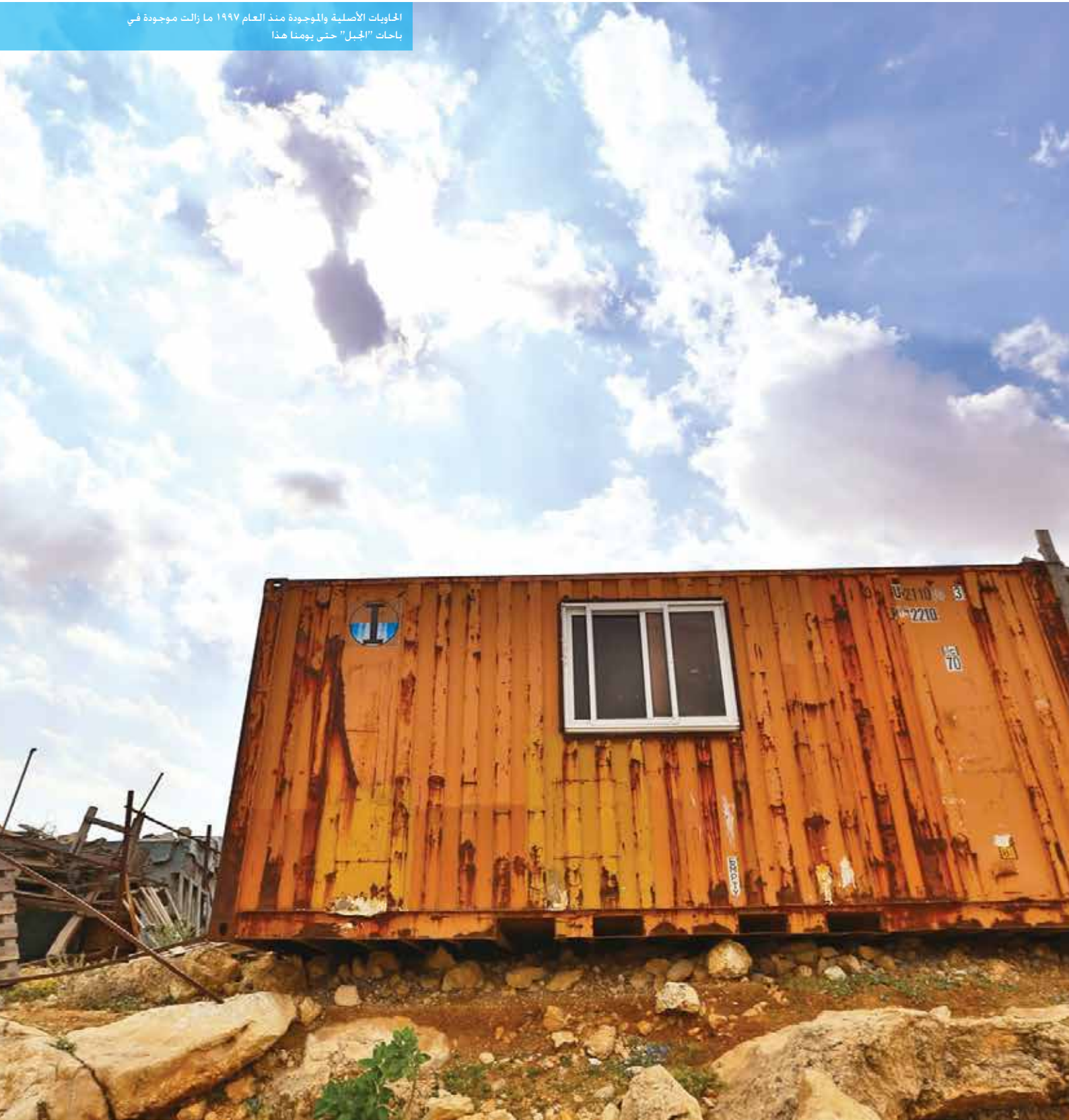
(الأمم المتحدة (١٩٩٨) للملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن تقرير إسرائيل الأولي، TV.dA/11.C/E. coD NU، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الفقرة ١٢)

إلى الرغابنة. إلا أنه على خلاف المرحلة الأولى. عادت الأسر الخمس والثلاثين جميعها التي أُجليت في المرحلة الثانية إلى بئر المسكوب في الليلة ذاتها رافضين أن يغادروا الموقع المهدم.

وبدأت دعوى قضائية لاستصدار أمر قضائي يتيح للتجمع بالبقاء في "موقعه الريفي". وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٨. نجح محامي التجمع في استصدار أمر قضائي من المحكمة العليا يسمح للبدو بالبقاء في بئر المسكوب شريطة أن

أما التجمع البدوي التالي الذي تم إجلاؤه فقد تكون من ٣٥ أسرة في ثلاث تجمعات عائلية كانت تعيش في بقعة واسعة يعرفها البدو باسم الجهة الجنوبية من بئر المسكوب. وهذه المنطقة مستهدفة من أجل توسيع حي تسيماخ هساديه الموجود في جنوب غرب معاليه أدوميم. وعلى غرار الإجراء الذي تم في المرحلة الأولى. وفي أعقاب استمرار رفض المجتمع لمغادرة المنطقة طواعية. تم في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ هدم جميع المباني في التجمع ونقل جميع الممتلكات من الموقع

الحاويات الأصلية والموجودة منذ العام ١٩٩٧ ما زالت موجودة في باحات "الجبل" حتى يومنا هذا

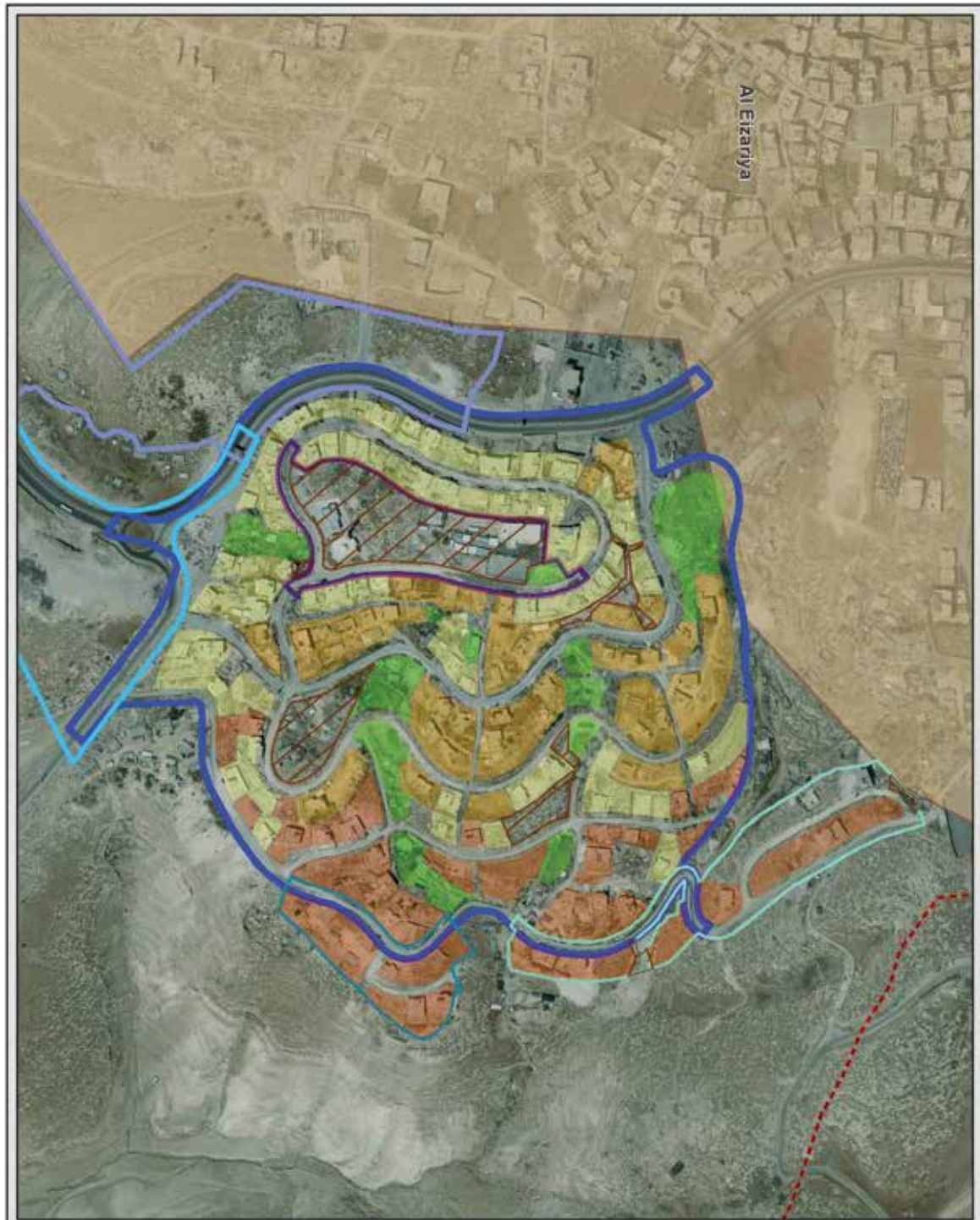


الجبل. فهذه الأسر التي كانت تقيم في تل الرغابنة (وعلى مقربة شديدة منه) قبل عمليات الترحيل قد فقدت عملياً شعورها كمجتمع منذ أن تم ترحيل التجمعات الأخرى من بدو السلامات إلى الموقع ذاته. ما سبب حوالات مكانية كلية في المجتمع الأصلي الذي كان في السابق قائماً على أساس القرابة. تواصلت المفاوضات حول شروط دمجهم في القرية لعدة سنوات. وتم في سنة ٢٠٠٧ دمج المجموعة الثالثة من بدو السلامات رسمياً في مجتمع الجبل. وبسبب موقع هذه الأسر الجغرافي ووجودهم في الأصل على مشارف قرية عرب الجهالين الحديثة النشأة. فالعديدون منهم لم ينتقلوا بتاتاً في هذه المرحلة الثالثة. بل تم تخصيص قطع أراضٍ لهم في مواقعهم كما هي.^{١٩}

يقطن قرية عرب الجهالين أكثر من مائة أسرة بدوية من اللاجئين الفلسطينيين تم ترحيلهم من تجمعاتهم العائلية الريفية في محيط القدس خلال سنة ١٩٩٧ و١٩٩٨. والأماكن التي تم تهجير غالبية الأسر منها أصبحت اليوم مسكناً لمستوطنين من معاليه أدوميم. وعندما يقارن بدو الجهالين وضعهم مع معاناة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام الذين أُجبروا على النزوح عن مجتمعاتهم الريفية بالأساس والعيش في مخيمات اللاجئين المزدحمة في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي. فإنهم كثيراً ما يشيرون إلى مجتمع الجبل بعبارة "الحميم". واليوم يتمتع حوالي ٣٩,٠٠٠ شخص من سكان معاليه أدوميم - ثالث أكبر مستوطنة في الضفة الغربية - ببنية تحتية وخدمات عامة متطورة. بما في ذلك ٧٩ روضة أطفال وعشرين مدرسة وسبع برك للسباحة.^{٢٠} أما البدو فطوال العقود التي أقاموا فيها في الموقع ذاته قبل إجلائهم منه. كانوا يعيشون في مساكن من الصفيح والخشب دون أن يسمح لهم بالوصول إلى شبكات المياه أو الكهرباء. واليوم، تطل الطرق غير المعبدة في القرية التي يسمونها "مخيماً للاجئين" على مستوطنة معاليه أدوميم الطاغية على المشهد. ولا يجد اللاجئون الفلسطينيون البدو سوى الإحساس بالمفارقة المريرة التي يتصف بها وضعهم. إن عمدة المستوطنة يشير إلى معاليه أدوميم بأنها "لؤلؤة مشعة في دولة إسرائيل. ومدينة ذات نوعية حياة عالية. وإجازات تعليمية. وجارة آخذة بالتطور. والعديد من السكان الذين يساهمون في التحسين المستمر لحياة المجتمع".^{٢١} هذا في حين أن محكمة العدل الدولية تؤكد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. بما فيها القدس الشرقية. تعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي.^{٢٢}

يدخلوا في مفاوضات مع الإدارة المدنية الإسرائيلية بخصوص ترحيلهم إلى الرغابنة.^{٢٣} وقام التجمع على الفور بإعادة ترسيخ تواجدهم في موقعهم الأصلي. ولكن أفراد التجمع يفيدون بأن الأمر القضائي لم يكن يعتبر نجاحاً إذ أن المحكمة قد صادقت في الواقع على ترحيل التجمع إلى الرغابنة في نهاية المطاف. وقد استمرت المفاوضات بشأن التعويضات لمدة حوالي ١١ شهراً. ونجح محامي التجمع خلال فترة التفاوض في رفع سقف الحزمة الأولى من الشروط التي اقترحتها السلطات الإسرائيلية بنسبة تقارب ٢٠٪.^{٢٤} وفي الاتفاق النهائي. تم تخصيص قطع أراضٍ بمساحة تتراوح بين نصف دويم (٥٠٠ متر مربع) إلى دويمين (٢٠٠٠ متر مربع) للأسر التي أُجليت في جميع المراحل. وذلك حسب حجم الأسرة. وتعويض مالي بين ١٥,٠٠٠ إلى ٣٨,٠٠٠ شيكل حسب حجم الأسرة. وربط التجمع بالمياه. وتيسير وصول التجمع إلى ٣٠٠٠ دويم من المراعي.^{٢٥} وبعد أن تم تخصيص قطع الأراضي وإقامة البنية التحتية في الرغابنة حسب حزمة التعويضات المتفق عليها. أعطى التجمع مهلة ٩٠ يوماً لمغادرة بير المسكوب والانتقال إلى الرغابنة.^{٢٦} وتم فيما بعد تغيير اسم الموقع إلى قرية عرب الجهالين. وقد غادرت الأسر الخمس والثلاثين ضمن المرحلة الثانية مساكنهم الريفية في بير المسكوب كل على حدة وانتقلوا إلى "القرية" حالما أصبحت مساكنهم الجديدة مجهزة لاستقبالهم. وعندما حصلت أسر المرحلة الثانية (٣٥ أسرة) على حزم التعويضات من الإدارة المدنية الإسرائيلية. تعافدت أسر المرحلة الأولى (٦٥ أسرة) مع الحمالي ذاته للتفاوض حول منح تعويضات لهم أيضاً.

أما المجموعة الثالثة من أسر الجهالين التي تم دمجها في مجتمع الجبل فتكونت من ٥٠ أسرة إضافية من عشيرة السلامات. وكما سبق أن أوضحنا. كانت ١٢ أسرة من هؤلاء تعيش سابقاً في منطقة الرغابنة قبل سنة ١٩٦٧. فيما انتقلت ٣٨ أسرة أخرى قريباً من مشارف تل الرغابنة لتجنب هدم الإدارة المدنية الإسرائيلية لمساكنهم أثناء إقامة مستوطنة معاليه أدوميم في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخلال المرحلتين الأولى والثانية من إجلاء البدو إلى مجتمع الجبل سنة ١٩٩٧ و١٩٩٨.^{٢٨} وعندما توجهت السلطات الإسرائيلية إلى هذه الأسر وأبلغتهم أنه سيتم دمجهم في الخطط البلدي لقرية عرب الجهالين. وافقت هذه المجموعة الثالثة على الدخول في مفاوضات مع السلطات الإسرائيلية. وكانت أسباب هذه الموافقة مبنية على واقع أن جماعتهم العائلية قد تضررت بالفعل عند تكوين قرية



Jabal Settlement Waves





**Jahalin Location
Prior to Displacement**

Year 1994





Maale Adumim Expansion

Year 2012



يستعرض الجزء الثاني البحث الميداني الذي أجري لصالح هذه الدراسة في قسمين. أولاً، يتم التعرف بقرية الجبل كما هي الآن جغرافياً ومكانياً واجتماعياً. والصورة التي يتم نقلها هي صورة بيئة شبيهة حضرية غير متسقة تقع على تل بين البلدة الفلسطينية العيزرية والمستوطنة الإسرائيلية معاليه أوميم وبجوار أكبر مكب للنفايات في الضفة الغربية. على هذه الخلفية، يتم التعرف بسكان الجبل من خلال سلسلة من ست دراسات حالة تعكس صورة مقطعية للسكان. ومن أجل تسهيل فهم حياة سكان الجبل قبل الترحيل، تصور دراسة الحالة الأولى أسرة تعيش اليوم في تجمع بدوي ريفي. ثم تتحدث دراسة الحالة الثانية عن أب لستة أطفال تخلق عن رعاية الماشية عند دخوله إلى مجتمع الجبل ولكنه عانى من بطالة متواصلة بما دفعه للتخطيط لمغادرة الجبل والعودة إلى حياة الرعي. ودراسة الحالة الثالثة تعرّف بامرأة عمرها ٥٥ سنة فقدت دورها المركزي في إدارة الإنتاج الحيواني نتيجة الترحيل. وعندما لم تعد لديها مسؤوليات يومية تقوم بها، أصبحت رهينة المنزل لا تغادره إلا لماماً. ودراسة الحالة الرابعة تصور امرأة شابة متعلمة تعاني من البطالة ولكنها لا تميل إلى فكرة الزواج لأن إجاب الأطفال من شأنه أن يقضي على طموحاتها المهنية. وتقدم دراسة الحالة الخامسة شاباً في التاسعة عشرة من العمر حاصلاً على قدر محدود من التعليم يقوم بإعالة أسرته عن طريق العمل المأجور بشكل متقطع. وتعرض دراسة الحالة الأخيرة حياة معلم كان من قبل عمليات الترحيل يعيش في منطقة التل التي أقيم مجتمع الجبل فيها. يجري تحليل قصير لكل دراسة حالة بحيث يتم التعرف على حياة كل فرد منهم ضمن السياق العام للمجتمع. مع إبراز التحديات التي تواجه هؤلاء السكان الرعويين المتنقلين تقليدياً الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي ويخضعون لعملية تحول من النمط الريفي إلى الحضري. ضد إرادتهم.

منطقة الجبل في يومنا الحالي



١.٢ ما هو مجتمع الجبل اليوم

الجبل. وهذا هو أكبر مكب للنفايات في الضفة الغربية. حيث يتم إيداع القمامة من كل من المستوطنات الإسرائيلية والبلدات الفلسطينية في محافظة القدس بمعدل ٧٠٠ طن في اليوم. ثمة أضرار عديدة تنبع من محاذاة قرية الجبل لموقع المكب منها وجود مستويات عالية من الغازات السامة. فهذه الغازات لا تشكل تهديداً مباشراً لصحة السكان فحسب، بل وتسبب أيضاً احتراقاً داخلياً وسطحياً في موقع المكب يؤدي إلى حدوث انفجارات، وانخساف الأرض، وحرائق على السطح، وغير ذلك من المخاطر على السلامة. كما أن أعداداً كبيرة من الآفات تنتشر في الموقع وفي محيطه، بما يشمل الجرذان، وقطعان من الكلاب، والصراصير والذباب، وكلها تسبب تهديدات خطيرة على صحة الماشية وصحة الصغار وكل من يعاني من اعتلال في الصحة.^{٣٣}

مع تزايد عدد السكان بسبب النمو الطبيعي، ارتفع عدد الأسر التي تتشكل منها التجمعات العائلية العشرة الأصلية من ٥١ أسرة إلى حوالي ٢٢٢ أسرة الآن. أو قرابة ٥٠٥١ شخص. وبعد أن حظي مجتمع الجبل بالاعتراف كقرية فلسطينية، تم تشكيل لجنة رسمية للمجلس القروي (لجنة مشاريع الجهالين) بهدف إدارة التجمع وتبدير العلاقات مع كل من السلطات الفلسطينية والإدارة المدنية الإسرائيلية. يوجد تمثيل لكل التجمعات العائلية في اللجنة المكونة من ١٠ أعضاء، وينتخبهم السكان بالاقتراع لدورات مدتها أربع سنوات.

يقيم في الجبل أيضاً زعيماً تقليدياً اثنان (مختاران) لعشيرة السلامة الجهالين، حيث لا زال يقدمان التوجيه والإرشاد في القضايا المتعلقة بالأعراف البدوية وإدارة الشؤون الاجتماعية. إلا أن دورهما قد تقلص بقدر كبير نتيجة تكوين قرية الجبل. تجري حالياً استشارة المختارين في القرارات التي تؤثر في القرية، ولكنهما ليسا جزءاً من المجلس الذي ينظم شؤون المجتمع ويدير عمل المشاريع. والسبب في ذلك أن منصب المختار يشغل مكانة أعلى بكثير من مكانة عضو اللجنة، وبالتالي فلا يرضى أي مختار بالترشح لانتخابات المجلس. ومع أن المختارين يحافظان على موقعهما القيادي، إلا أنه كان من المحتم أن يحدث تحول في النسيج الاجتماعي لعشيرة السلامة الجهالين منذ أن تم إنشاء لجنة المجلس. وبعد أن كان الولاء للمختار يضمن الحماية الاجتماعية للفرد، أصبح هناك مجلس الآن يدير شؤون سكان الجبل. وهذا التحول الذي طرأ على آلية اتخاذ القرار التقليدية قد قلص اعتماد السكان على نظام الزعامة المتوارث. ولم يعد المختار المسؤولين الوحيدين عن حماية التماسك الاجتماعي الشامل، وأصبح السكان الآن يعتمدون على قدرة المجلس على ضمان تقديم الخدمات بصورة متكافئة.

إن البلدات الفلسطينية العيزرية وأبو ديس والسواحة الشرقية، كالعديد من المناطق السكانية في الضفة الغربية الجبلية، مشيدة على مرتفع من الأرض. وترسم الطوبوغرافيا المحلية حدودها إلى الجنوب والشرق، حيث تشكل منحدرات الوادي الحادة حدوداً طبيعية تمنع إمكانية المد العمراني إلى ما بعدها. وتمتد الأراضي البلدية المتاحة للاستخدامات الزراعية والرعية من هذه الأحياء القائمة على مشارف القدس ونحو الشرق. واليوم، أصبحت هذه المراكز الحضرية الثلاثة، كسائر المناطق السكنية الفلسطينية في محيط القدس الشرقية، معزولة عن المدينة بواسطة الجدار الذي بدأ بناؤه في هذه المنطقة سنة ٢٠٠٤، وأصبح على الفور يفصل سكان الأحياء في محيط المدينة عن مركز حياتهم الاجتماعية والثقافية والدينية والتجارية. وقد أقامت السلطات الإسرائيلية قرية عرب الجهالين - الجبل - على مفترق الطرق بين هذه المواقع الثلاثة على أرض رعوية شبه قاحلة تعود ملكيتها لسكان أبو ديس. وفيما ينحدر تل الرغابنة بشدة نحو وادي أبو هندي، تتمسك منازل القرية البدوية بالخواف الجغرافية للسفح لتشكل موقعاً سكانياً شبه حضري، متداعياً ودائري الشكل، ملحقاً بجيرانه الفلسطينيين.

إن مساكن الجبل جميعها اليوم موصولة بشبكات المياه والكهرباء بشكل قانوني، ولكنها توجد في مراحل متفاوتة من البناء، فبعض الأسر، على سبيل المثال، لم تدمج رسمياً في قرية الجبل إلا في سنة ٢٠٠٧ ضمن المرحلة الثالثة ولذا فلا يزالون يبنون مساكنهم. الطرق في القرية نصفها معبدة ونصفها ترابية، وغالباً ما تستغل المساحات الشاغرة في القرية كمواقع لحرق النفايات المنزلية. ومع أن الوصلات بشبكة الكهرباء قانونية، إلا أنها كثيراً ما تكون مؤقتة وتبدو غير ثابتة، حيث تتأرجح الكوابل في حالات عديدة إلى الأسفل حتى مستوى الأرض في الطرقات. إن السير عبر قرية الجبل يعطي الشخص الغربي انطباعاً مختلطاً ببيئة شبه حضرية مهملة إلى حد ما، حيث يشير كبر حجم المنازل ووجود مبنى للجنة القرية ومسجد كبير الحجم إلى الثراء النسبي للسكان، ولكن حيث يدل غياب العناية بالمساحات العامة ما بين هذه العناصر المنظمة إلى خلل كامن في طريقة تسيير الأمور، وتوجد في أعلى القرية مدرسة ثانوية جديدة في تناقض صارخ مع حال المدرسة الأساسية البالية التي توجد في مبانٍ لا تلبى المعايير - بما في ذلك حاويات معدنية - وتفترق نوافذها إلى الزجاج، ولا يتوفر فيها نظام مراحيض فعال، وتنقصها المعدات الأساسية.

استكمالاً لهذا التناقض البصري، يقف مكب نفايات بلدية القدس على الجانب ذاته من التل على الحدود الجنوبية لقرية

٢.٢ دراسات الحالة وتحليل الوضع

وهي تعكس الواقع اليومي لسكان الجبل وأحد التجمعات الريفية - أبو نوار - التي تواجه حالياً خطر التهجير إلى الجبل (ملاحظة: تم تغيير جميع الأسماء في دراسات الحالة لحماية الخصوصية).

إن جسم هذا التقرير يكشف وقائع ترحيل عشيرة السلامة الجهالين إلى قرية الجبل عن طريق عرض خليل قصير لتجارب سكان الجبل، والتي يتم استعراضها هنا في ست دراسات حالة فردية. يستخدم التقرير بيانات جمعت خلال فترة خمسة أشهر بواسطة فريق من الباحثات والباحثين الميدانيين.

دراسة الحالة رقم ١:

عيد ومريم - أسرة ريفية معرضة الآن لخطر التهجير إلى الجبل.

”النساء أسيرات في الجبل. هنا في أبو نوار، يستطيع أطفالنا أن يركضوا بحرية - آمنين من السيارات وحياة المدينة. إنهم يتعلمون في البلدة ثم يعودون إلى البيت ويعيشون الحياة التي نختارها.“ (مريم)

موسى دور الراعي في الأسرة. ومريم مديرة الإنتاج. فيما تدبر خديجة شؤون المنزل بما في ذلك الطهي والتنظيف. كما تتشارك مع أمها في مهام رعاية الأطفال وحلب الأغنام. ويسير جميع أطفال الأسرة الذين في سن المدرسة مسافة كيلومتر ونصف إلى المدرسة في الجبل كل صباح ويعودون معاً بعد الظهر إلى موقع تجمعهم المكون من أكواخ من الصفيح في أبو نوار. ينتشر بيت الأسرة فوق تل صخري ويتضمن حظيرتين للمواشي في أعلى المنحدر. ويوجد المطبخ والحيز العام في موقع مركزي من البيت فيما يوجد مستودع منفصل وأكواخ النوم على الجوانب. ويرتبط البيت بمصادر المياه والكهرباء بواسطة وصلات مؤقتة. ما يتيح للأسرة توفير

لدى عيد ومريم ثمانية أبناء. الابنة الكبرى خديجة تبلغ من العمر ٢٠ سنة. ثم موسى الذي يبلغ من العمر ١٨ سنة. تعيش الأسرة في تجمع عائلتهم الممتدة المكون من ٣٠ أسرة في موقع ريفي على مشارف مستوطنة معاليه أدوميم. على بعد كيلومتر واحد من قرية الجبل. هذا التجمع هو الأكبر من بين أربعة تجمعات عائلية منفصلة في منطقة أبو نوار. تعمل الأسرة في اقتصاد مزدوج. على غرار الغالبية العظمى من الأسر البدوية الريفية في "فقاعة" معاليه أدوميم. فيعمل عيد بدوام جزئي في المنطقة الصناعية ميشور أدوميم. فيما ترعى مريم وأبنائها ٧٥ رأساً من الماشية. تشمل ٤٠ شاة حلوباً. مما يزيد اقتصاد الأسرة بمصدر إضافي ومهم للدخل. يتولى





خديجة وموسى بتدبير شؤون الأسرة في أبو نوار أثناء موسم الحصاد. بدعم من الأسر الأخرى في جمع العائلة الممتدة. وخلال أشهر الخريف الأولى. يلتئم شمل الأسرة من جديد في أبو نوار. ويعلفون مواشيهم بالتبن الذي يتم جميعه في الشمال وخلطة الشعير التي يشترونها من العيزرية. إلى أن تبدأ المراعي الروية بمياه الأمطار في توفير العلف جنباً إلى جنب مع آليات التعليف المكثفة منذ منتصف الشتاء وما يليه.

عندما أعلنت السلطات الإسرائيلية مجتمع الجبل في أواخر سنة ٢٠١١ أن جمعات أبو نوار ستكون الأولى التي سيتم ترحيلها من مواقعها الريفية العائلية إلى مناطق موسعة في قرية الجبل. عارض عيد ومرم وأسرتهما الخطة - وهم في ذلك مثل أعداد كبيرة من الآخرين الذين يتعرضون لخطر القضاء على اقتصادهم التقليدي بالإكراه - وبنوا موقفهم المعارض على أسباب اجتماعية واقتصادية. فمن الناحية الاقتصادية، هم يرون أن الانتقال إلى قرية الجبل سيجبر الأسرة على بيع مواشيتها لأنه لا يوجد متسع للاحتفاظ بالقطيع في الموقع المركزي. وسيجعل ذلك عيد ومريم وأبناءهما الثمانية معتمدين على دخل عيد من العمل بدوام جزئي. وسيضطرون لاستعمال أية تعويضات مالية في بناء منزل ثابت وستكون تكاليف تدبير شؤون منزل كهذا أعلى بكثير مما هي بالنسبة لبيتهم الحالي في أبو نوار. أما من الناحية الاجتماعية، فمن شأن الانتقال أن يفتت جمعهم العائلي ويفرض على الأسر الثلاثين التي تشكل هذا التجمع - والتجمعات الريفية الأخرى - أن تندمج في المجموعة العشائرية الأوسع التي تضمها قرية الجبل.

إن الأسر في أبو نوار والبدو الآخرين في منطقة معاليه أدوميم سعداء لأنهم يعيشون على مقربة كافية من قرية الجبل بما يتيح لهم الوصول إلى مركز الخدمات. إذ أنه لا يسمح لهم بإقامة أية خدمات تحتاج إلى بنية تحتية في جمعاتهم. ولكنهم يصرون على أنهم يجب أن يعيشوا على بعد كافٍ من الجبل لكي يتمكن مجتمعهم من الحفاظ على هويته المتشكلة من الروابط العائلية والاقتصاد التقليدي. وهم يطلبون البقاء في مواقعهم الحالية والسماح لهم ببناء بنياتهم التحتية الأساسية بشكل قانوني وتحسين أوضاع مساكنهم. كما يطالبون باحترام أسلوب تنقلهم التقليدي وتأمين وصولهم إلى الموارد الطبيعية.

الإنارة الداخلية واستعمال غسالة وثلاجة صغيرة لمنتجات الألبان والأدوية البيطرية. يستخدم الأقرباء في البيوت المجاورة التوزيع المكاني بصورة ماثلة. فيما توجد مساحات مكشوفة بين الوحدة السكنية والأخرى.

يزدحم البرنامج اليومي للأسرة بالواجبات المحددة بوضوح حسب دورات الإنتاج الموسمية. فمن آذار/مارس وحتى حزيران/يونيو. تعمل مريم وخديجة في الصباح الباكر على حلب المواشي قبل أن يصطحب موسى القطيع إلى التلال الواقعة شرق التجمع ويسافر عيد إلى عمله في المنطقة الصناعية. ثم تعد خديجة الفطور للأسرة وتساعد الأطفال في تحضير أنفسهم للمدرسة. وفي هذا الوقت تبدأ مريم عملية صنع الأجبان. وخلال فترة الصباح. تحضر خديجة طعام الأسرة في مجموعة من سبع أو ثماني نساء من المجتمع. فيما حمل مريم الأجبان التي صنعتها في اليوم السابق إلى العيزرية لتبيعتها لشبكة من الزبائن الذين نسجت العلاقات معهم على مدى عشرين سنة. وتشتري مريم في طريق عودتها الغذاء وأية سلع منزلية ضرورية من المتاجر في العيزرية. كانت مريم، قبل تطبيق نظام التصاريح، تسافر بمفردها إلى القدس مرتين في الأسبوع لتبيع الأجبان التي تنتجها الأسرة للزبائن بشكل فردي وفي سوق الألبان. إلا أن الإغلاقات أدت إلى تقليص قاعدة زبائنها إلى النصف لعدم مقدرتها على الوصول إلى القدس. وبدأت الأسرة تدريجياً تقليل الاعتماد على المواشي سنة بعد أخرى منذ سنة ٢٠٠٠ بسبب انخفاض الدخل بشكل ملموس.

في بعد الظهر. تتبادل النساء في التجمع العائلي المساعدة في جولة ثانية من مهام حلب المواشي. ويتشاركن في الوقت بشكل جماعي. فيما يلعب صغار الأطفال داخل حظائر الماشية وحولها. وعندما تجتمع الأسرة مرة أخرى في وقت مبكر من المساء. ينهي الأطفال الأكبر سناً واجباتهم المنزلية فيما يلعب الآخرون أو يشاهدون التلفاز. وفي العادة. تُل ساعاً الذهاب إلى النوم في وقت مبكر.

وفي الفترة من حزيران/يونيو إلى تشرين الأول/أكتوبر. ينتقل عيد ومريم بالمواشي إلى القرى في شمال محيط القدس. حيث يرتبطون منذ زمن بعيد بعلاقات مع المزارعين المحليين. فيسرحون بقطعانهم لترعى في الحقول التي تم حصادها مقابل تقديمهم المساعدة في حصاد محصول التبن. وتقوم

أبو نوار. فسكان التجمعات الفلسطينية الريفية غير المشمولة بالتخطيط الهيكلي في المنطقة جيم يجدون أنفسهم اليوم في وضع صعب. حيث تمنعهم سياسات وممارسات السلطات الإسرائيلية من التطوير إذ أن أي نوع من البنية التحتية الأساسية يحتاج إلى رخصة بناء. وهذه القيود تجعل مثل هذه التجمعات، بما فيها مجتمع اللاجئين الفلسطينيين البدو، يدورون في حلقة مفرغة، بحيث تكون الوسيلة الوحيدة للخروج منها هي ما تعرضه عليهم السلطات الإسرائيلية بإخلاء مساكنهم ومن ثم القبول بصفقة ترحيل تتضمن الحصول على قطعة أرض ومال لكي يعيشوا في مواقع جديدة (تختارها السلطات الإسرائيلية) إذا رغبوا في "التحديث". إلا أن التجربة التاريخية لسكان الجبل وذكريات نزوح قبيلة الجهالين الأولى من أراضيها في النقب تؤكد للتجمعات البدوية الريفية أنهم إن قبلوا هذا العرض، فسيصبحون معرضين بشدة لخطر التخلي عن اقتصادهم التقليدي والأعراف القبلية، أي العنصرين اللذين يشكلان معاً النسيج الأساسي لنمط حياتهم.

إن الأسر اللاجئة البدوية التي تواجه هذا القرار اليوم تعي بلا شك أن العديد من الرعاة البدو في منطقة معاليه أدوميم قد أصبحوا الآن أقل اعتماداً على المواشي وأكثر اعتماداً على مصادر الدخل الخارجية في استقرارهم الاقتصادي بسبب مجموع التغيرات التي طرأت على ظروفهم السياسية والاقتصادية والبيئية. وهم يعون كذلك أنه مع تزايد الأجداب إلى فرص العمل في المراكز الحضرية وعدم القدرة على الوصول باستدامة إلى الموارد الطبيعية لجني الربح من تربية المواشي، فإن الشباب في التجمعات الريفية يأخذون بالبحث عن العمل المأجور في المدن بشكل متصاعد. وبالقدر ذاته، هناك إدراك بأن أعداداً متزايدة من الأسر يسعون لضمان تلقي أطفالهم التعليم النظامي حتى يتمكنوا من التنافس في سوق العمل الفلسطيني بشكل عام في ظل التراجع المتواصل في اقتصادهم التقليدي. ويحرص العديد من البدو على إيصال رسالة بأنهم ليسوا ضد التحديث وأنهم بالفعل ينخرطون في عملية متواصلة لتكييف حياتهم مع الظروف المتغيرة في العالم من حولهم. بقدر ما تسمح به سياسات وممارسات سلطة الاحتلال^{٣١}، ومن منطلق الوعي بالدروس المستفادة من اللاجئين الفلسطينيين البدو من عشيرة السلامة الجهالين خلال عملية ترحيلهم إلى الجبل، فإن التجمعات التي تواجه خطر الترحيل الآن يطالبون بإعادتهم إلى أراضيهم القبلية في النقب. وفي انتظار ذلك، يطالبون بالتنمية الريفية الكاملة والوصول الكامل إلى الموارد الطبيعية في المواقع التي يعيشون فيها منذ أمد. ويسعون للحصول على الدعم من المجتمع الدولي من أجل وقف الترحيل.

دراسة الحالة رقم ١: يسكن عيد ومرم وأسرتها في موقع ريفي قريب من قرية الجبل. وتواجه الأسرة وجمعها العائلي التقليدي حالياً خطراً وشيكاً بترحيلهم بعد أن أكدت السلطات الإسرائيلية أن منطقتهم ستكون من أولى المناطق المستهدفة بالترحيل. تعرّف السلطات الإسرائيلية منطقة أبو نوار باسم "الكتلة جي" وتخطط منذ سنة ٢٠٠٥ لتحويلها مستقبلاً إلى حي من أحياء مستوطنة معاليه أدوميم ضمن خطة شرق ١ التطويرية.^{٣٢} إن أسلوب حياة جمع أبو نوار اليوم يعكس أسلوب حياة غالبية سكان الجبل الحاليين قبل أن يتم ترحيلهم. والتحفظات العميقة الجذور والخوف من الترحيل الذي تعبّر عنه هذه الأسرة يعكس صوت البدو السائد في مختلف أنحاء "فقاعة" معاليه أدوميم، الذين يواجهون جميعاً تهديدات بترحيلهم بصورة ماثلة إلى مناطق مركزية شبه حضرية على مسافات قريبة من البلدات والمدن الفلسطينية في المستقبل القريب.^{٣٣}

خلال السنوات الخمس عشرة منذ أن جرت أول عمليات الترحيل إلى تل الرغابنة في سنة ١٩٩٧، شهدت التجمعات البدوية الريفية تطور مفهوم "القرية البدوية" مع نمو قرية الجبل ومع تبني السلطات الإسرائيلية للخطط لإقامة "قرية بدوية" ثانية. وتنظر الأسر المستهدفة، مثل أسرة عيد ومريم، إلى الأمر بصورة ذرائعية. حيث يوازنون بين احتياجاتهم ورغباتهم في مستقبلهم المنظور فيما يقومون بتحليل مزايا ومساوئ الحياة في قرية الجبل بالنسبة لسكانها الحاليين. إن العديد من هذه الأسر الريفية يستفيدون من الجبل كمركز للخدمات اليوم أو لديهم أفراد من العائلة يعيشون هناك. وبالتالي فهم يملكون معرفة مباشرة ومنتظمة عن القرية. والأمر المؤكد أن الرسالة التي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى إيصالها بخصوص إقامة قرية الجبل - وهي أن البدو بحاجة إلى تحديث حياتهم والعيش في مساكن قانونية على مقربة من الخدمات وفرص العمل النظامي - ترفضها الغالبية العظمى جملة وتفصيلاً. فالسكان البدو في الجبل يؤكدون أنه تم جمعهم مركزياً بالإكراه من أجل تفرغ الأراضي التي عاشوا عليها لصالح التوسع الاستيطاني. وأن أية إشارة من السلطات الإسرائيلية لدعم التنمية الإنسانية لا تعدو كونها سحابة دخان للتغطية على الدوافع السياسية وراء الترحيل. وهم يدعون أيضاً أن التجميع المركزي قسراً لعشيرة جماعات اجتماعية مختلفة في موقع شبه حضري واحد قد دمر اقتصادهم الرعوي التقليدي وغيّر أعرافهم القبلية إلى درجة يجعل من غير الممكن التعرف عليها. ستركز دراسات الحالة الأخرى على هذه الجوانب في ترحيل سكان الجبل.

لا يزال التحديث يشكل محوراً مهماً في الجدل بخصوص التجمعات الريفية التي يهددها خطر الترحيل اليوم، مثل

دراسة الحالة رقم ٢:

أبو نايف - أب لستة أبناء تولى كلياً عن رعاية الماشية عند دخوله إلى قرية الجبل.

”إذا ضبطني الإسرائيليون عائداً إلى حياة الصحراء، فسيقولون أنني لا أحترم الاتفاق. وسأقول لهم أنني جربت الحياة التي خططوها لي ولكنها لم تنجح.“ (أبو نايف)



أنه لم يسبق له أن اعتقل أبداً أو اتهم بأي جرم جنائي أو سياسي جرّمه سلطة الاحتلال.

ترقباً لمستقبل اقتصادي كئيب. بدأ أبو نايف في جميع قطيع من المواشي بهدف إحياء مصدر دخله التقليدي. تسير العملية ببطء، ويشعر هو بالقلق لعدم توفر مراعي كافية في المناطق المحيطة بالجبل. حيث سبقتة عشر أسر من أسرار الجبل في رعي قطعانها هناك. إلى جانب المواشي القادمة من التجمعات الريفية في المنطقة. وفيما ينمّي أبو نايف قطيعه. فهو يعمل على تأهيل عدد من الحظائر في وإيد شرق الجبل حيث يخطط للاحتفاظ بمواشيه. إن الانتقال من جديد إلى المنطقة الريفية يعني أن أبا نايف ووالدته وابنيه الأكبر سيغادرون بيت الأسرة ويغيبون لمدة سبعة أشهر في السنة. وستبقى زوجته مع الأطفال الأربعة الذين دون سن الخامسة عشرة لوحدهم في الجبل. لا يبدي أبو نايف ميلاً لانفصال الأسرة بهذا الشكل. ولكنه لا يجد أي خيار آخر غير العودة إلى سبل المعيشة التي يعرفها حتى يتمكن من إعالة الأسرة. تشعر زوجته بالرهبة من أنها ستضطر لإدارة شؤون الأسرة بمفردها. ولكنها تساند قرار زوجها بالنظر إلى حاجة أسرته إلى دخل وبسبب خوفها المتنامي على سلامة أبي نايف بعد أن أصبح يشعر بوقع الاضطهاد بصورة متزايدة. فهو في الوقت الذي لا يعمل فيه. يقضي أيامه جالساً على مقعد معدني خارج منزل الأسرة. برفقة عدد من الرجال الآخرين العاطلين عن العمل في القرية. والذين يجلسون معه هناك بقصد قتل الوقت.

أبو نايف في الأربعينيات من العمر وكان يسكن على التلة التي تعرف الآن باسم الحي ٠٧ في معاليه أدوميم. والآن يعيش أبو نايف وزوجته وأبناؤهما الستة في منزل حجري متواضع في الجانب الشمالي من قرية الجبل. ويوجد في الباحة خارج منزل أبي نايف كوخ من الصفيح يضم حفنة من الماعز وكوخ آخر من الصفيح تقيم فيه والدة أبي نايف المسنة التي تحب الاحتفاظ بعناصر نمط حياتها التقليدي عن طريق السكنى في مأوى مؤقت في العراء. قبل أن يتم ترحيل الأسرة إلى الجبل في سنة ١٩٩٩. كان لدى أبي نايف حوالي ٦٥ رأس ماشية. ولديه الآن ستة فقط. وعندما انتقل أبو نايف وأسرته إلى الجبل. كان لديه ابنان صغيران. وهما الآن لا يتذكran سوى القليل عن الحياة الريفية التي ولدا فيها. أما الأبناء الأربعة الآخرون فقد ولدوا خلال السنوات العشر التالية أثناء إقامة الأسرة في الجبل.

عند القدوم إلى الجبل. وجد أبو نايف بسرعة عملاً بدوام جزئي في كنس الشوارع في مستوطنة معاليه أدوميم. ولكن لم يتم تجديد تصريحه بعد سنتين. وأصبح منذ سنة ٢٠٠١ يعتمد على العمل المأجور بالمايومة في البلدات والقرى الفلسطينية في المنطقة. مضياً أشهر عديدة كل سنة دون أي عمل على الإطلاق. وتستفيد الأسرة لمدة ثلاثة أشهر كل سنة من مشاريع التشغيل الطارئ التي تقدمها الأونروا ولكنهم يظلون تحت مستوى خط الفقر. وعندما بحث أبو نايف عن تفسير لعدم تجديد تصريحه. قيل له أن لديه ملفاً أمنياً جديداً لدى السلطات الإسرائيلية. مع أنه بصر على



دراسة الحالة رقم ٢: لم يسبق أن كانت القرارات بشأن اقتصاد الأسرة وإدارة شؤون الأسر الفردية تتخذ بشكل مركزي في ثقافة البدو. لذلك نجد أن البدو في الجبل يعيشون في أوضاع مالية متباينة ولا يمكن تصنيفهم كوحدة واحدة. لقد أتاحت التعويضات سواءً من الإدارة المدنية الإسرائيلية أو من السلطات الفلسطينية فرصة للبدو الأكثر ثراءً لبناء منازل دائمة دون أن يتهددهم خطر الهدم. واختار البعض أن يستكمل التعويضات عن طريق بيع مواشهم والاستفادة من العائد لبناء منازل أكبر حجماً، فيما استخدمت الأسر الأكثر فقراً هذه التعويضات لسداد الديون وقاموا ببناء أكواخ صغيرة من الصفيح في الجبل. ولا يزالون يعيشون فيها حتى الآن. ومهما كان وضع الأسر من عشيرة السلالات على المقياس المالي قبل الترحيل، فإن أغلبهم قد باعوا أغلب مواشهم أو جميعها. معتقدين أنه من غير الممكن الاحتفاظ بسبل معيشتهم التقليدية في بيئة قرية الجبل التي تتركز فيها نسبة أعلى من السكان. فسعى الرجال بحثاً عن العمل المأجور في المستوطنات الإسرائيلية المجاورة والمراكز الحضرية الفلسطينية. وكانوا إذا عثروا على عمل فإنه يكون في الغالب بدوام جزئي فحسب. لقد كان للتخلي عن المواشي أثر بالغ على البيئات الاقتصادية والاجتماعية للبدو. إذ حول النشاط الاقتصادي المزدوج لدى أغلب الأسر إلى مصادر دخل منفردة ومؤقتة في العادة.

تصف الإدارة المدنية الإسرائيلية شفهيًا تكوين قرية الجبل بالمشروع الناجح جداً، والذي ساهم في تقريب التجمعات البدوية إلى فرص العمل والخدمات المحلية. وفي الواقع، فإن قدرة المراكز الخدمية الفلسطينية المحلية في العيزرية وأبو ديس على زيادة خدماتها وتوفير فرص العمل لاستيعاب قديم أكثر من ألف لاجئ بدوي لا تبدو اليوم أنها تتوافق مع هذه الرؤية الإسرائيلية. فبعد إقامة قرية الجبل بثلاث سنوات، تراكمت الانتفاضة الثانية بتشديد في نظام التصاريح المقيد لحركة الفلسطينيين. ثم بني الجدار في سنة ٢٠٠٤. ليفصل

التوابع الحضرية لمدينة القدس عن عاصمتها ومركزها التجاري كلياً. وبعد استكمال بناء الجدار في هذه المنطقة بفترة قصيرة، عانت المراكز التجارية في الأحياء المحيطة بالقدس الشرقية من هبوط سريع في نشاطها الاقتصادي الذي كان يتسم بالحيوية من قبل. ووقع السكان المحليون في قبضة البطالة لاعتمادهم السابق على الأنشطة التجارية في القدس. نتيجة لذلك، تسبب البدو الوافدون بزيادة في العبء الواقع على مرافق الصحة والتعليم المحلية دون أن يتمكنوا من أن يجدوا مصادر دخل بديلة يساهمون بها في الاقتصاد المحلي. حيث أنهم تخلوا عن أغلب مواشهم من أجل أن يتكيفوا مع البيئة شبه الحضرية التي لم تتح لهم قدراً كافياً من الوصول إلى الموارد الطبيعية. ووجد هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين البدو أنفسهم في وبصورة متزايدة يعيشون في عزلة اجتماعية نتيجة ترحيلهم إلى الجبل. وفي ظل توفر القليل من الفرص الاقتصادية أمامهم.

دفع نقص فرص العمل المستدامة في المراكز الحضرية الفلسطينية باللاجئين الفلسطينيين البدو إلى البحث عن فرص عمل في المستوطنات الإسرائيلية المجاورة. وخاصة في معاليه أدوميم والمنطقة الصناعية المجاورة ميشور أدوميم. لقد عمل بعض البدو في مستوطنات المنطقة قبل الترحيل. إلا أن هذه الظاهرة ازدادت انتشاراً في أعقاب الانتفاضة الثانية وبناء الجدار. حينما تقلصت الفرص أمام التنمية الاقتصادية الفلسطينية. هناك أكثر من ٩٠ ساكناً من سكان الجبل يعملون حالياً في المستوطنات، سواءً كحراس أو عمال في الغالب، ولكن الاعتماد على العمل في المستوطنات تشوبه مجموعة من المخاطر على الفلسطينيين. أول هذه المخاطر أن وصول الفلسطينيين للعمل في المستوطنات يحكمه نظام التصاريح الذي يخضع للمراجعة بشكل منتظم. لذا فيمكن أن ينهار الأمن الوظيفي نتيجة التطورات السياسية. حيث يفيد العديد من سكان الجبل بأنه يتم إلغاء التصاريح بتكرار بحجة "الأمن". علاوة على ذلك، ثمة أمثلة لعوامل

الأول/أكتوبر وأيار/مايو في أربع مناطق على مسافة قريبة من الجبل. ويعودون إلى القرية في ساعات بعد الظهر. أما في ما يتبقى من السنة، فيحتفظ بالقطيع في الحظائر بشكل دائم ويتم تعليفه بشكل مكثف. تكون الأسرة قد بنت مسكناً لها في الجبل ولكنها رجعت للعيش بشكل دائم في المناطق الريفية القريبة من موقع معيشتها الأصلي ضمن الحدود البلدية لمعاله أدوميم من أجل الاحتفاظ بماشيئها وبنيتها الاجتماعي التقليدية. تسافر مثل هذه الأسر إلى قرية الجبل بشكل يومي للوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

(٢) ينتقل الرجال في الأسرة مع القطيع إلى أجزاء من المنطقة جيم في شمال الضفة الغربية بشكل موسمي من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية. وتبقى الزوجات والأطفال في الجبل طوال السنة المدرسية ويمكن أن يزوروا المواقع الشمالية في أثناء العطل المدرسية.

(٣) قد تعيش الأسرة في الجبل بشكل دائم ولكنها تترك قطيعها لدى أقرباء في التجمعات البدوية الريفية القريبة في فقاعة معاليه أدوميم. والتي أصبحت الآن مستهدفة بالترحيل.

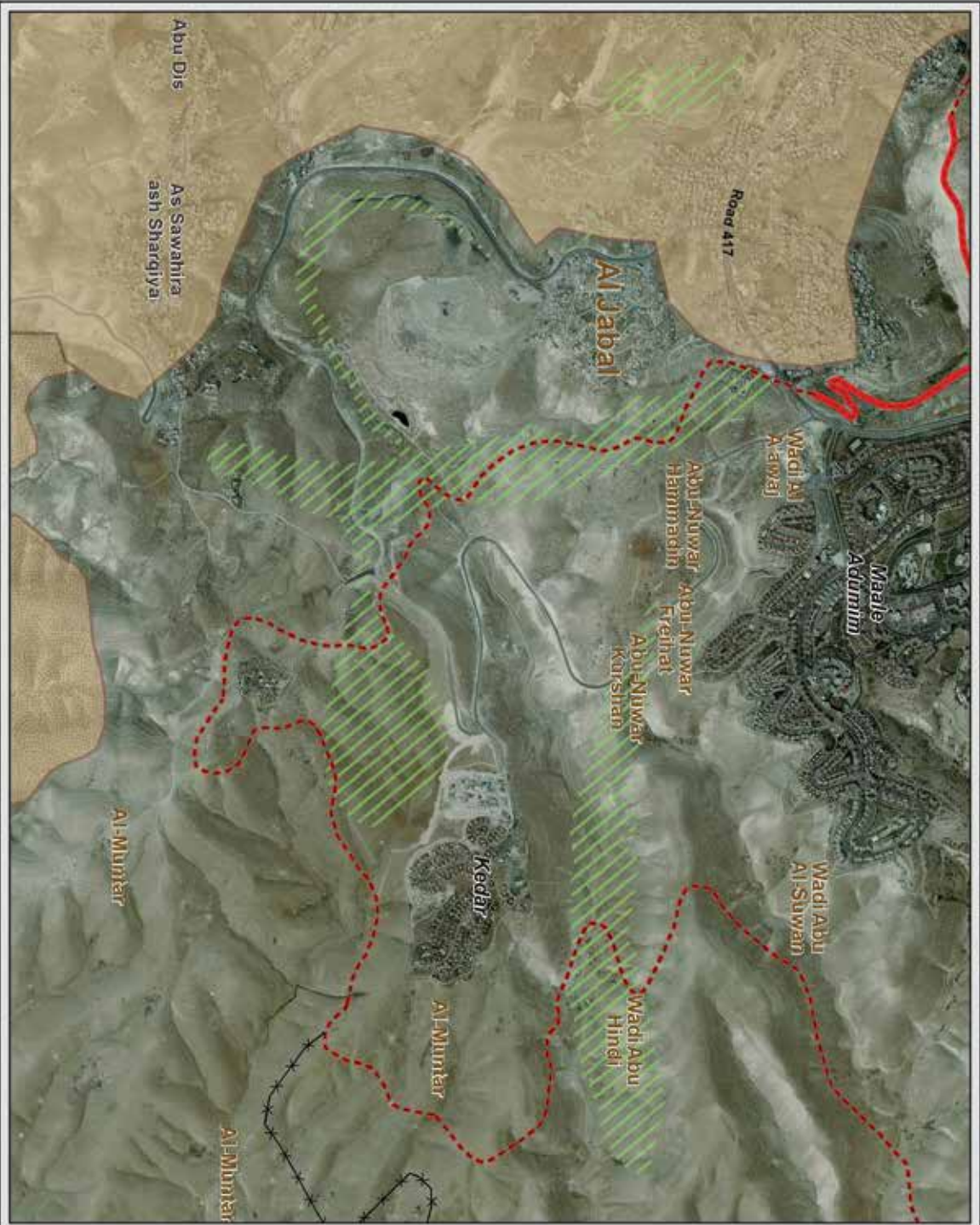
اثنتان من آليات التدبر والتكيف هذه تلزمان غالبية أسر الجبل التي لا تزال تعمل مع المواشي. أو التي عادت مؤخراً للعمل مع المواشي. بالسكن في الجبل بشكل جزئي فحسب لأنهم لا يستطيعون الحفاظ على سبل معيشتهم بشكل جماعي إذا بقوا يقيمون في هذه البيئة شبه الحضرية بشكل دائم. وهذه العودة إلى المناطق الريفية التي تم ترحيلهم منها في البداية تتناقض مع نوايا السلطات الإسرائيلية التي تسعى إلى التجميع المركزي للتجمعات البدوية في موقع واحد. وبالتالي فأولئك البدو الذين يغادرون الجبل ويعودون إلى الحياة الريفية يكونون على الأخص عرضة للإجلاء والهدم على يد السلطات الإسرائيلية. إن استراتيجيات إدارة المواشي الآخذة بالتشكل حديثاً تتطلب أن يقيم القطيع والقائمون على رعايته خارج مجتمع الجبل من أجل الوصول إلى ما يكفي من المياه والمراعي. لذلك فإن نمط الحياة هذا من شأنه أن يبقي المجتمع معرضاً للخطر ويتطلب تكاليف لوجستية عالية من حيث نقل القطيع والرعاة والمنتجات الموجهة للتجارة. كما تستدعي هذه الممارسة تفتيت وحدة الأسرة. وتجدر الملاحظة بشكل خاص أن عشر أسر رعوية فقط تعيش في مجتمع الجبل بشكل دائم اليوم. وغالبية الرجال الذين يعيشون هناك بشكل دائم لم يعودوا يملكون قطعاناً وهم إما يعملون في المستوطنات الإسرائيلية المجاورة أو عاطلون عن العمل. لذلك فإن الصورة الاجتماعية-الاقتصادية العامة لسكان الجبل الدائمين تعكس حالة من عدم الاستقرار يعيشها أناس تقليديون وهم يحاولون التكيف مع بيئة غريبة عنهم دون أن يحصلوا على الدعم أو التوجيه الشامل. إن المجتمع لا يملك حتى الآن أساساً اقتصادياً مستداماً. وبالتالي فإن تخلي غالبية السكان الدائمين عن الاقتصاد الرعوي قسراً قد أدى إلى عواقب اجتماعية شديدة الوطأة أيضاً.

تهدد الاستدامة الاقتصادية عند الاعتماد على العمل في المستوطنات. ومنها استكمال بناء الجدار حسب ما هو مخطط في المنطقة. وبالتالي فسيصبح سكان الجبل العاملون الآن بشكل يومي في هذه المستوطنات معزولين عن أماكن عملهم بواسطة جدار إسمنتي. عندئذ سيتم تطبيق سياسات لضبط الحركة. بما فيها إجراء تصنيف أمني لجميع العمال الفلسطينيين الذين يحتاجون لعبور الجدار بشكل يومي للوصول إلى عملهم. وسيشمل ذلك بدو قرية الجبل بلا شك.

اليوم. بعد خمس عشرة سنة من ترحيل أول مجموعة من الأسر إلى الجبل. نجد أن بعض الأسر التي تخلت حينها عن تربية المواشي للتكيف مع البيئة الحضرية تعود الآن إلى الاعتماد على الماشية بعد أن لم تتمكن من تغطية تكاليف إعالة الأسرة ونفقات الحياة الحضرية بسبب ارتفاع معدلات البطالة. وهذا الأمر يتطلب من بعضهم. مثل عيد. أن ينتقلوا إلى خارج الجبل من أجل إعادة بناء قطعانهم. وبعد أن يقوموا بذلك. سيستطيع الرعاة السابقون أن ينضموا من جديد إلى قطاعهم التقليدي في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. حيث يتمتع الرعاة بروابط قوية مع مجتمعات الأسواق الريفية والحضرية ويستطيعون بيع الفائض من منتجات الحليب واللحوم وغيرها من المنتجات التقليدية.

يساهم كل من الرجال والنساء بشكل ملموس في الاقتصاد الرعوي في مجتمع البدو. وبالنسبة للتجمعات التي لا تزال تعيش في جماعات عائلية ريفية. كما هو الحال بالنسبة لسكان الجبل قبل الترحيل. تتضمن عناصر الإنتاج الرعوي التي يديرها الرجال العناية بصحة الماشية وإدارة القطيع. والرعي. وجز الصوف. وتسويق المواشي واللحوم. بالمقابل تمارس النساء حلب القطيع. وصناعة منتجات الألبان. ويقمن في الغالب بإدارة وضبط توزيع هذه المنتجات. حيث يحافظن على قاعدة من الزبائن على مدار عقود من الزمن. كما تقدم النساء البدويات الخدمات المساندة ويكفلن أن تتكيف الوحدة المنزلية بالشكل المناسب مع المتطلبات الموسمية للحياة الرعوية بنمط حياة يتأثر مباشرة بسبل معيشة الأسرة. ولكن سكان الجبل الذين حافظوا على جزء من قطعانهم عند ترحيلهم من مواقعهم الريفية أو الذين يقومون الآن بإعادة بناء قطعانهم من أجل العودة إلى الاقتصاد الرعوي لم يعودوا يطبقون إدارة القطيع بالطريقة التقليدية. فبدو السلامات يوظفون الآن عدداً من الاستراتيجيات التي تلاحظ في العادة بين المجتمعات الرعوية الفلسطينية غير البدوية. والتي لم يقم الرعاة البدو بتبنيها تقليدياً. وهم الآن يتبعونها بهدف تكيف سبل المعيشة الرعوية مع ظروف حياتهم السكنية الجديدة بأكثر قدر ممكن. وتتضمن استراتيجيات إدارة سبل المعيشة التي يوظفها سكان الجبل اليوم ما يلي:

(١) قد تعيش الأسرة في قرية الجبل بشكل دائم مع قطيعها. وترعى الأسرة قطيعها في الفترة بين تشرين



Jabal Pasture Land

- Area B
- Area B Nature Reserve
- Jabal Pasture Land
- Separation Barrier
 - Under Construction
 - Projected
 - Dismantled

1:21,000
0 100 200 300 400
Meters

دراسة الحالة رقم ٣: م ماجد - امرأة في الخامسة والخمسين فقدت دورها كمديرة للإنتاج الحيواني عند دخولها إلى قرية الجبل.

”إن الانتقال إلى منازل من الطوب يقيم الجدران بين الناس.“ (أم ماجد)



الصدئة تقف حتى الآن في ساحة المنزل وتستخدم للتخزين. وبدأت التجمعات العائلية الأخرى التي تم تهجيرها إلى قرية الجبل بالبناء على قطع الأرض التي خصصت لهم حول منزل أم ماجد. ومنهم أسر لم تكن أم ماجد تعرفهم من قبل. وفيما هي تعمل على تنشئة أطفالها الصغار الست. فقد وجدت راحة في الحصول على ماء الصنابير وعلى الكهرباء في البيت الجديد بعد أن أمضت سنوات في حاوية الشحن. وهكذا بعد أن أعفتها الأجهزة المنزلية من مسؤولياتها الريفية السابقة. مثل تجميع الحطب وإحضار الماء من البئر وغسل الملابس باليد. وبعد أن لم تعد لديها ماشية ترعاها. لم يعد لديها أي سبب لمغادرة بيتها الجديد بشكل يومي. كما أن وجود جيران غير معروفين قد جعل الخروج من البيت لزيارة أفراد العائلة الممتدة في أماكن أخرى في قرية الجبل يمثل تحدياً للاستخدامات المكانية التقليدية التي تتبعها النساء البدويات.

أم ماجد. التي تجاوزت الخمسين من العمر الآن. تريت على الجدران الحجرية لمنزلها مستذكرة حياتها الريفية. وتقول: ”إن الانتقال إلى منازل من الطوب يقيم الجدران بين الناس.“ فهناك في التجمع العائلي الصغير كان بيتها مفتوحاً دائماً لأقربائها الزائرين الذين يأتون للتشارك بالمسؤوليات والمهام اليومية. أما اليوم. فتقوم بناتها الأكبر سناً بتدبير أمور الأسرة في البيت في الجبل. فيما جلس هي أمام شاشة التلفاز وتأكل الأطعمة غير الصحية التي تحضرها الأسرة من البقالات في العبزية. وهي لم تقم علاقات مع جاراتها حتى الآن ولا تغادر البيت إلا عند الحاجة للعلاج الطبي لمشكلة

كانت أم ماجد في أواخر الثلاثينات من العمر عندما جرى ترحيل أسرتها إلى الجبل جنباً إلى جنب مع ٦٤ أسرة أخرى في المرحلة الأولى من التهجير خلال سنة ١٩٩٧. وقامت السلطات الإسرائيلية بهدم بيتها مع جميع المباني الأخرى في تجمعات الريف في صباح يوم من أيام الشتاء. وحملت ممتلكات أسرتها في شاحنة إلى تل الرغابنة ووضعت في حاويات شحن معدنية نثرت بشكل عشوائي على جانب التل. وقامت أم ماجد وزوجها. مع أطفالهما الستة دون سن الثانية عشرة من العمر. بنشر أغطية من النايلون على حاوية الشحن الجديدة لصنع مأوى مؤقت. فأصبح هذا المأوى منزلهم لمدة سنتين ونصف السنة. وعندما لم تتمكن الأسرة من الحفاظ على مواشيتها لعدم توفر المأوى الكافي والقدرة على الوصول إلى المراعي من الموقع شبه الحضري الجديد. باعوا نصف ماشيتهم بعد فترة وجيزة من ترحيلهم ونقلوا النصف المتبقي إلى تجمع بدوي قريب حيث وافق أقرباء لهم على الحفاظ على الماشية مقابل جميع الأرباح المتأتية منها إلى أن تتمكن الأسرة من استعادة القطيع. ولم يتمكن الزوج من العثور على عمل بديل. ولكن الابن الأكبر ماجد البالغ من العمر ١٢ سنة وجد عملاً غير نظامي في مغسلة محلية للسيارات وسارع بترك المدرسة.

عندما تمكن محامي التجمع من تأمين تعويض للمجموعة. جمعت أم ماجد وأسرته هذا التعويض مع ما حصلوا عليه من بيع نصف المواشي وبنوا منزلاً حجرياً من ثلاث غرف نوم في موقع حاوية الشحن التي كانوا يقيمون فيها. ولا زالت الحاوية



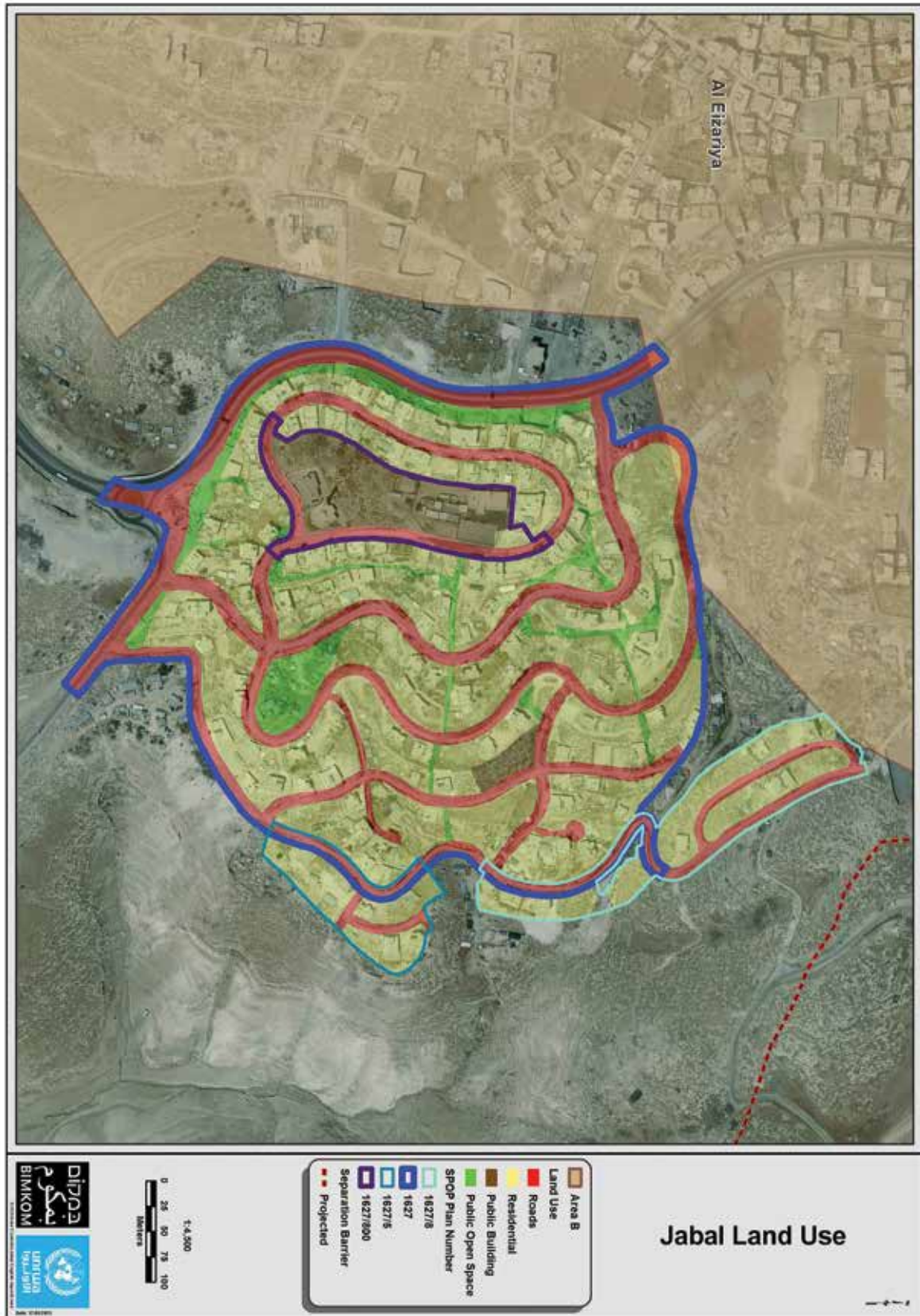
والحطب وغسل الملابس باليد والطهي على النار. أصبحن يجدن الكثير جداً من وقت الفراغ إذ لم تعد المسؤوليات تشكل العامل المركزي الذي يشغل وقت المرأة. مثل هذا الوقت يمكن استثماره في المجتمعات غير التقليدية في إدرار دخل بديل أو في الأنشطة الترفيهية. إلا أن أياً من هذين المفهومين لا يعتبر مناسباً حالياً للنساء البدويات الأكبر سناً اللواتي لا تزال تركيبتهن الاجتماعية تتحدد بالمفاهيم التقليدية طالما أن ما مضى من وقت بعد الترحيل لم يتعدّ جيلاً واحداً بعد. إن سرعة التغيير الفجائية وطبيعته المفروضة من الخارج. عندما أكره اللاجئون الفلسطينيون البدو على الدخول في مسار من التحول الاجتماعي. لم تسمح للمعايير العرفية في هذه التجمعات التقليدية بأن تتكيف مع الواقع الاجتماعي والمكاني والاقتصادي الجديد.

إن حرية أم ماجد في الحركة. كامرأة بدوية آتية من مجتمع تقليدي. ترتبط مباشرة بواجباتها كمديرة للإنتاج الأسري والحيواني. لأن هذا العمل هو الذي يفترض أن يشغل وقتها في الوضع الطبيعي. وقد كان الوضع السابق لأسرتها في التجمع العائلي الريفي يشجع على التشارك في الواجبات الجماعية بين أفراد التجمع الذين كانوا يعيشون جنباً إلى جنب في بيئة اجتماعية تفاعلية، وكانوا يقومون معاً بمهام رعاية الأطفال والواجبات المنزلية والأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للتجمع. وبزوال هذه الواجبات التقليدية. لا يصبح التنقل خارج البيت ضرورياً بانتظام لأن مفهوم التنقل الذي لا يرتبط بواجبات معينة لم يكتسب بعد صفة الأمر الطبيعي في العرف القبلي. مع القدوم إلى الجبل وعيش الأسر النووية في وحدات سكنية منفصلة وأحياناً بعيدة عن الأقرباء المباشرين. لم تعد المسؤوليات اليومية تنفذ بالتشارك وبدأ الحس المجتمعي يزول. وعلى الفور تقلصت حدود الحركة بالنسبة للنساء في المجتمع الجديد لأن مفهومهن للتنقل والحركة كان يرتبط تقليدياً بالأمن الاجتماعي ضمن التجمع العائلي. بل يمكن أن تكون عواقب الانتقال من تجمع عائلي إلى موقع مكتظ سكانياً أكثر شدة بالنسبة للنساء الأصغر سناً.

إعتماد عدسة العين التي تعاني منها. أو عند وجود مناسبة زفاف أو مأتم لأحد أفراد العائلة الممتدة. كما جلس أم ماجد على شرفة منزلها الحجري لدقائق قليلة كل يوم لكي تتنشق بعض الهواء النقي.

دراسة الحالة رقم ٣: هناك أسر. على غرار أسرة أم ماجد. تخلت كلياً عن ماشيتها أو تركتها لدى الغير دون أن تستفيد من ريعها عندما وصلت إلى قرية الجبل. ولكن كلاً من الرجال والنساء في هذا المجتمع الذي جرى تركيز البدو فيه مؤخراً أصبحوا يعانون من مستويات عالية من البطالة. فمع فقدان الأسرة للقطيع لا تعود ثمة قيمة لخبرات النساء في إدارة نظام الإنتاج الرعوي. وتحول وظيفة النساء الاقتصادية في الأسرة بين ليلة وضحاها من الدور الإنتاجي بالأساس إلى دور استهلاكي. وبسبب هذا التحول الجذري في الدور التقليدي الذي كانت تقوم به النساء في المواقع الريفية المتفرقة. فإن النساء كن الأكثر حاجة للتكيف بعد الترحيل إلى قرية الجبل. والأسر التي اضطرت للتخلي عن مواشيتها خلال الترحيل أصبحت معتمدة كلياً على الرجال في توفير لقمة العيش في المجتمع الحضري. وتوقفت النساء كلياً عن المساهمة الاقتصادية. يعني ذلك أنه. في مجرى الترحيل إلى الجبل. خسر جيل من النساء اللواتي ولدن وتزوجن في التجمعات الريفية واجباتهن الحورية التي رسمت لهن دورهن الخاص في الأسرة. وتفيد العديداً من هؤلاء النساء في الجبل بأنهن يشعرن بفقدان أهميتهن منذ الترحيل. وأصبحن يتبعن أماط حياة خاملة ويلاحظن زيادة في الوزن وما يرافق ذلك من أمراض مثل السكري وأمراض القلب.

على الرغم من التغيير في مساهمة المرأة في اقتصاد الأسرة. تبقى مكانتها محفوظة في المجتمع البدوي في مجتمع الجبل. من الواضح أن دخول الأجهزة المنزلية مثل الأفران والثلاجات والغسالات. الأمر الذي رحب به الجميع. قد سهل كثيراً من نمط الحياة البدني المجهد الذي كانت تتبعه النساء البدويات في التجمعات الريفية التقليدية. فبعد أن توقفت النساء عن حلب المواشي وصنع منتجات الألبان وتسويقها وجمع المياه



دراسة الحالة رقم ٤:

نوال - امرأة شابة متعلمة ومتعطلة عن العمل وغير ميالة إلى الزواج.

”هنا في الجبل، تفرض أعرافنا البدوية صعوبات على تنقل الفتيات في القرية. فلدينا الآن الكثير من الجيران، وهم ليسوا من عائلتنا. لم يكن الأمر هكذا في تجمعاتنا القديمة، حيث كانت الفتيات يستطعن التزاور وتبادل المساعدة في عمل المنزل. كنا نزور النساء المسنات ونؤانسهن. ولم نعد الآن نرى الفتيات يفعلن هذا. والآن نرى الكثير من النساء المضطرات للسير في الشارع مرتديات البرقع. لم يكن هذا شائعاً قبل أن نأتي إلى الجبل.“ (نوال)

بالرغم من إتمام العديد من الطالبات تعليمهم إلا أن نسبة البطالة بين النساء في منطقة "الجبل" مرتفعة



الجبل. انتقلت نوال إلى هناك لاستكمال تعليمها. عندما لم يعد هناك من سبب يجعل نوال تذهب إلى العيزرية بشكل يومي، تقلص عالم الفتاة على الفور وفقدت اتصالاتها مع غالبية صديقاتها من غير البدو. ركزت نوال بقوة على دراستها وترفعت من صف إلى آخر. فيما كانت تخطط لبناء مستقبل لها في القطاع الخاص. وفي الامتحانات المدرسية النهائية حصلت نوال على معدل ٨٤٪ وأثنت عليها المدرسة بسبب سجلها الأكاديمي المرتفع على الدوام. ولكن في الوقت الذي أنهت فيه تعليمها المدرسي. كان الجدار قد بني بين أبو ديس والقدس. ليحرم نوال عملياً من الوصول إلى سوق العمل وجميع المجالات الأخرى في عاصمتها القدس. كانت فرص العمل شحيحة في العيزرية وأبو ديس واضطرت نوال للبقاء في البيت معظم وقتها. والآن تبلغ نوال ١٩ سنة من العمر وهي مؤهلة للزواج ولكنها غير ميالة له حتى لا تضطر لمغادرة بيت أسرتها وقضاء وقتها وحيدة في بيت فارغ. فيما يخرج زوجها للعمل أو البحث عن عمل بشكل يومي. كما أن الأمومة ستغلق أمامها آفاق العمل. والذي لا يزال يسيطر

تبلغ نوال من العمر تسعة عشر عاماً وتعيش مع والديها وأربع أخوة وأخوات يصغرنها سنناً في منزل في الجهة الجنوبية الغربية من الجبل يطل على مكب القمامة التابع للبلدية. جاءت هي وأسرتها إلى الجبل ضمن المرحلة الثانية، وانتقلوا إلى بيتهم الجديد بشكل نهائي في سنة ٢٠٠٠ عندما كان عمر نوال سبع سنين. وخضيراً للانتقال إلى الجبل. باعت الأسرة مواشيها وجاءت إلى الجبل متخلفة عن كل أشكال الدخل التقليدية. كان لدى والد نوال في الأصل وظيفة بدوام جزئي كجئاني في مستوطنة معاليه أدوميم. ثم أصبحت الوظيفة ذاتها كاملة بعد أن نال حقوق العمل الإسرائيلية في سنة ٢٠١١ في أعقاب تدخل قانوني من محام خاص. ومع مجيء نوال إلى الجبل. تم تسجيلها في مدرسة أساسية في العيزرية وكانت تذهب إلى هناك مشياً على الأقدام كل صباح. بمرافقة أمها في البداية. عقدت نوال صداقات مع أطفال العيزرية المحليين في مدرستها وقضت وقت فراغها في بيوت الأسر الحضرية غير اللاجئة وفي محيطها. وكذلك في الجبل. وفيما بعد. عندما تم بناء مدرسة خاصة بالبدو في

بشدة. إن العزلة الاجتماعية التي تعاني منها النساء الشباب في قرية الجبل تتناقض بشكل صارخ مع السياق الاجتماعي النابض بالحياة في حياتهن الريفية السابقة.

تزداد هذه العزلة الاجتماعية تفاقماً بسبب التصميم المكاني لقرية الجبل التي لا تتوافق مع حماية خصوصية النساء. ففي الثقافة البدوية، كلما كان الموقع مكتظاً بالسكان، تكون ثمة حاجة أكبر لحماية خصوصية النساء واحترامها. وينعكس هذا الأمر مباشرة في المجتمعات التقليدية في التوزيع المكاني للمباني ضمن التجمع العائلي. على سبيل المثال، لا تكون الوحدات السكنية في التجمعات البدوية الريفية موجودة في المناطق المستخدمة كمسارات لمرور العامة، وعندما يحتاج المرء للعبور عن منزل ما فسيمر في العادة من خلف المبنى وليس من أمامه حتى يحافظ على العرف السائد في احترام الخصوصية. أما التخطيط المدني للجبل فهو على العكس مصمم بشكل دائري وجميع الطرقات تتشابك في حلقة واحدة. ما يعني أن مسار مرور العامة يمر في الواقع من أمام كل منزل. إن غياب القدرة على احترام خصوصية النساء عند استخدام الأماكن العامة في الجبل يحصر حدود الأماكن "الآمنة" للمرأة في الجدران الأربعة لمنزلها. وليس في الحدود الجغرافية لمجتمعها كما كان الحال سابقاً. ومن منطلق الإشارة إلى تجارب اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام عند انتقالهم للسكن في مخيمات الأونروا في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، فإن اللاجئين الفلسطينيين الساكنين في الجبل كثيراً ما يشيرون إلى قريتهم باسم "الخيم".

وكما هو الحال في الغالب في ديناميكيات مخيمات اللاجئين الاعتيادية، تؤثر الكثافة السكانية والتركيبة الاجتماعية لسكان الجبل على كل من الرجال والنساء في القرية. فدمج

على آمالها. لذلك فهي تظل في البيت، تؤدي الأعمال المنزلية وتساعد أمها في الاعتناء بأشقائها وشقيقاتها. وقلما تخرج من البيت، إذ لا يوجد سبب رسمي يدفعها للخروج.

دراسة الحالة ٤: إن حكاية نوال تعكس الوضع بالنسبة لغالبية الفتيات والشابات في الجبل قبل أن يتزوجن. فقد أصبح شائعاً الآن بين فتيات عشيرة السلامات أن يتفوقن أكاديمياً على الفتيان في مدرسة الجبل. ولكن عند الانتهاء من المدرسة الثانوية يواجه كل من الفتيان والفتيات مستويات عالية من البطالة. وبما أن إدارة المواشي لم تعد ممكنة إلا لعشر أسر من سكان الجبل تقريباً، فلم يعد لدى الذين يتركون مقاعد الدراسة أدواراً تقليدية يقومون بها في أعمال الأسرة. قد يجد الشباب الذكور فرصاً أكبر للعثور على عمل غير نظامي ومؤقت (انظر دراسة الحالة رقم ١٥). ولكن خيارات النساء تظل مقيدة بقدر أكبر ويقدر المجلس القروي أن أقل من عشر نساء من بين أكثر من ٢٠٠ امرأة في عمر مؤهل للعمل من سكان الجبل يعملن في وظائف بدوام كامل. وغالباً في دور معلمات.

لقد أدخلت الهيئات الإنسانية والتنمية عدداً من مشاريع الأعمال اليدوية التقليدية لتقديم فرص عمل بديلة للنساء اللواتي لا يملكن الماشية في الجبل. إلا أن تحديات التسويق بقيت عقبة كأداء. ولم يصبح هذا المفهوم حلاً مستداماً حتى الآن. لذلك فإن الشباب المتعلمات يقين جميعهن تقريباً بدون فرصة للحصول على وظيفة. إلى جانب أنهن يفتقرن للأنشطة التي يمكن أن تتيح لهن الالتقاء معاً كمجموعة. من جانب آخر، تتحدث النساء في الجبل بشغف عن برنامج التشغيل المؤقت الذي تديره الأونروا، ويعطين أهمية للجانب الاجتماعي في انضمامهن إلى مشاريع إدار الدخول الخاصة بالنساء بالقدر ذاته كأهمية العائد المالي الذي يحتجنه



في تنظيم استخدام المساحات. ويعتبر إخراج أسرة شخص ما وإبعاد خيمته عن الموقع المثير للتنافر أو الخلاف طريقة مقبولة ومطبقة في أحيان كثيرة لتخفيف التوترات المباشرة ودعوة طرفي الخلاف للتفاوض من أجل التوصل إلى حل. ومن الواضح أنه ليس من الممكن تطبيق ذلك في قرية الجبل. فلا يمكن أن يحمل المرء بيته وينقله بعيداً عن جار يسبب له المتاعب. إن نتائج هذا التوتر المرتفع في القرية تكشف عن نفسها في بعض الجوانب السلوكية للجيل الأصغر سناً. وخاصة الشبان الذكور الذين يخشون العديد من أهاليهم أن يكون مستقبلهم كئيباً. سواءً من الناحية الاجتماعية أم الاقتصادية.

عشر جماعات منفصلة معاً لا يفرض التحديات أمام القواعد العرفية في استخدام النساء للمكان فحسب. بل ويزيد أيضاً إمكانية ظهور توترات اجتماعية بين التجمعات العائلية التي كانت تقليدياً تعيش على مسافة واضحة كل عن الأخرى من أجل الحفاظ على انسجامها الاجتماعي والاقتصادي. إن مستويات التوتر الاجتماعي في الجبل مرتفعة بقدر ملموس حسب ما يقوله السكان والمنظمات العاملة في القرية. ويتم عادة ذكر البطالة وتحدي الأعراف البدوية والإحباط بسبب الفقر كعوامل أساسية تساهم في شحن الاضطراب الاجتماعي. إن أحد التدخلات الرئيسية التي توظفها الآليات التقليدية لحل النزاعات بين التجمعات العائلية البدوية تتمثل

دراسة الحالة رقم ٥:

أحمد - شاب غير متعلم يعيل أسرته من خلال عمل مؤقت وعرضي في بيئات حضرية.

”المدرسة تمنحك شهادة، ولكن البطالة مرتفعة حتى بين الخريجين. والشهادة لا تطعم أسرته هذه الأيام“. (أحمد)

نسبة التسرب المدرسي بين الذكور في منطقة "الجبل" مرتفعة.

أن ليس لديه من خيار آخر سوى فرص العمل المؤقت والعرضي. وقد نجح أحمد. خلال السنوات الخمس الماضية. وبصفته المعيل الرئيسي للأسرة. في بناء نظام للدخل مكون من فرص العمل غير النظامي. مما اضطره لخوض نطاق واسع من التجارب المختلفة.

واليوم. يبدو أحمد شاباً طويلاً نحيفاً بشعره المنقل بالجل ونظرته الساهمة وسترته الجلدية ذات العلامة التجارية. ويقول أن أيام الرعي تبدو وكأنها كانت في عالم آخر. فبعد أن كان الفتيان الرعاة يلتقون سابقاً على جوانب التل وكل منهم معه قطيعه ليتبارزوا متباهين ببراعتهم في مهارات

أحمد شاب في التاسعة عشرة من العمر يعيش مع أسرته قريباً من مركز قرية الجبل. وكان قد ولد في البركسات التي أقامت فيها أسرته بالقرب من التجمع البدوي الريفي أبو صوان. وترك أحمد المدرسة في العاشرة من عمره ليعطي وقته كله في مساعدة والده في مهام الرعي. إذ كان الوالد يعاني من اعتلال في الصحة. عندما اضطرت الأسرة للتخلي عن مواشيها في سنة ٢٠٠٧ والانتقال إلى الجبل. فقدت والدته دورها المساهم في اقتصاد الأسرة وأصبح أحمد المعيل الرئيسي للأسرة بعد أن ازدادت صحة والده سوءاً. خاصة أن صغر عمر أشقائه وشقيقاته لا يسمح لهم بالعمل. كان عمر أحمد ٤١ سنة وقتئذ ولم يكن قد أكمل تعليمه. ما عني



وعندما يعاني الآباء من البطالة تتناقص قدرتهم على إقناع أبنائهم بأن حياتهم الاقتصادية ستكون مختلفة إذا أكملوا تعليمهم. وغالباً ما يبرر الشبان التسرب من الدراسة مبكراً بحجة أنهم حتى إذا حصوا على مؤهلات عالية، فلن يتمكنوا من العثور على وظائف أفضل من تلك التي تتاح لهم وهم في فترة المراهقة والشباب.

عندما يتسرب الشبان من المدارس قبل إكمال تعليمهم، يضطرون للبحث عن أعمال ذات مكانة متدنية وكثيراً ما يكونون ملزمين بقبول حلول مؤقتة وعرضية. يتمثل أحد هذه الحلول بالنسبة للشباب في الجبل في مكب النفايات التابع لبلدية القدس والموجود على الحدود الجنوبية لمجتمعهم. يستقبل المكب أكثر من ٧٠٠ طن من النفايات الإسرائيلية والفلسطينية كل يوم، مما يسبب مصدر قلق عميق لصحة السكان المحليين وعلى الأخص لصحة الشبان المهمشين المنقبين عن كنوز في النفايات والذين يستخدمونها كمصدر للدخل. تشير التقديرات إلى أن ٥١ شاباً من المجتمع العام في العيزرية وأبو ديس يعملون اليوم بشكل غير نظامي في صناعة تنافسية تعتمد على جمع الخردوات المعدنية وغيرها من المواد القابلة للتدوير من مكب النفايات. وأكثر من ٣٠ منهم أطفال وشباب بدو من قرية عرب الجهالين. ويفاد بأنهم يؤمنون وصولهم إلى المكب عن طريق رشوة الحراس الأمنيين الإسرائيليين الذين يشرفون على الموقع. ثم يقومون ببيع ما يلتقطون من خردوات معدنية بالوزن إلى جامعي المعادن في بلدة العيزرية المجاورة.

والمفارقة البائسة بخصوص موقع قرية الجبل القريب من مكب النفايات البلدي تكمن في أن استخدام الموقع لطرح القمامة ينحصر بصرامة في المركبات المرخصة فقط. ولا يوجد في مجتمع الجبل أي نظام شامل لجمع النفايات وبالتالي فهم لا يملكون مثل هذه المركبات المرخصة. لذا تقوم الأسر البدوية بحرق نفاياتهم المنزلية خارج منازلهم في القرية بما أنهم لا يملكون مركبة لحمل نفاياتهم إلى المكب الذي يقع على مسافة تقل عن ٥٠٠ متر.

حياة الصحراء، أصبح الفتيان في الجبل يتنافسون فيما بينهم في استخدام تصفيات الشعر والتباهي بالمال والموضة وإتقان شؤون الحياة الحضرية. يتحدث أحمد عن الاحتكاكات التي كانت تقع في البداية مع شباب العيزرية وأبو ديس المحليين الذين كانوا يمانعون في التشارك بنظمهم الاقتصادية غير النظامية مع الشباب البدو الوافدين إلى المنطقة سعياً للانضمام إلى النظم ذاتها. والآن، توسعت مهارات أحمد إلى ما هو أبعد من إدارة القطيع. لتشمل جمع المعادن، وتوزيع الخبز، وتنظيف متاجر الجزارة، وتوزيع المواد الدعائية في الشوارع، والقيام بأعمال شاقة لدى شركة لتنسيق الحدائق. ومع أن دخله غير مضمون، إلا أنه يوفر الغذاء والأدوية لأسرته.

دراسة الحالة رقم ٥: تتيح بيئة المدينة فرصة عمل غير نظامي للأطفال والشباب الذين لم يكونوا يساهمون بالمال في اقتصاد الأسرة تقليدياً في مجتمعاتهم الريفية قبل ترحيلهم إلى الجبل. وهذه الإمكانية لكسب المال في سن مبكرة تبدو جذابة بالنسبة للشبان في الجبل، وبسبب قدرتهم على الوصول إلى البيئة الحضرية نجد أنهم كثيراً ما ينضمون إلى عجلة الاقتصاد قبل الأوان. ومع أن هؤلاء الأطفال العاملين يضعون نسبة من مكتسباتهم من العمل العرضي في يد رب الأسرة كمساهمة في اقتصاد أسرته. إلا أن لديهم أولوياتهم الاجتماعية الخاصة بهم والتي يسعون لتلبيةها في الجبل وفي المناطق الحضرية المحيطة في العيزرية وأبو ديس. حيث يلعب المال دوراً كبيراً في ذلك. فالعديد من الشبان في أسر السلامة في الجبل يتحمسون لتذوق طعم النفوذ الاجتماعي الذي يتولد عن الحصول على وظيفة اقتصادية، فيتسربون من المدرسة للبحث عن عمل في وظائف لا تتطلب مهارة ولكسب أجور غير مسجلة رسمياً في البلديات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية المجاورة.

يشعر الأهالي في الجبل بقلق عميق على أطفالهم عندما يخفق الأطفال في استكمال تعليمهم وينخرطون بصورة متزايدة في رفقة شباب من المواقع الحضرية يعيشون في بيئة من الفقر معرضين لمخاطر المخدرات والجريمة. حسب قول الأهالي.

دراسة الحالة رقم ٦: أبو نمر - معلم كان يعيش على التل الذي تحول إلى قرية "الجبل" من قبل أن تجري عمليات الترحيل.

"نحن بدو بدمنا، ولسنا كذلك بناءً على توصيف وظيفي". (أبو نمر)



عاشت أسرة أبي نمر في تل الرغابنة - حيث توجد الآن قرية الجبل - منذ أعوام السبعينيات من القرن الماضي. وأسرته من بين ١٢ أسرة أصلية لم يتم ترحيلهم إلى الجبل. بل شهدوا كيف تكوّن مجتمع الجبل من حولهم في أواخر التسعينيات. كانت أسرة أبي نمر منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي تعيش في تلال الخليل التي اتخذوها مسكناً لهم في أعقاب نزوحهم عن أراضيهم القبلية في صحراء النقب. كان والد أبي نمر شيخاً معروفاً. وفي أوائل السبعينيات استجاب إلى طلب من بعض الأسر التي في رعايته للانضمام إليهم والقدوم إلى محيط القدس لأنهم بحاجة إلى قيادته. لذا فقد انتقل الشيخ مع أسرته ومواشيئه باتجاه الشمال وأنشأ بيتاً جديداً على تل الرغابنة. وعندما بدأت المراعي تتقلص في محيط القدس بسبب بناء المستوطنات والمناطق العسكرية. بدأت الأسرة ببيع مواشيها تدريجياً وشجع الشيخ أبناءه على تلقي التعليم العالي وبناء مسيرة مهنية. وعندما تخرج أبو نمر من الجامعة في أواخر الثمانينيات، عثر على وظيفة كمعلم للغة العربية وباعت الأسرة ما تبقى لديها من ماشية. تزوج أبو نمر وأنشأ بيته في خيمة بدوية تقليدية بجوار بيت والده في التجمع.

عاشنت أسرة أبي نمر في تل الرغابنة - حيث توجد الآن قرية الجبل - منذ أعوام السبعينيات من القرن الماضي. وأسرته من بين ١٢ أسرة أصلية لم يتم ترحيلهم إلى الجبل. بل شهدوا كيف تكوّن مجتمع الجبل من حولهم في أواخر التسعينيات. كانت أسرة أبي نمر منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي تعيش في تلال الخليل التي اتخذوها مسكناً لهم في أعقاب نزوحهم عن أراضيهم القبلية في صحراء النقب. كان والد أبي نمر شيخاً معروفاً. وفي أوائل السبعينيات استجاب إلى طلب من بعض الأسر التي في رعايته للانضمام إليهم والقدوم إلى محيط القدس لأنهم بحاجة إلى قيادته. لذا فقد انتقل الشيخ مع أسرته ومواشيئه باتجاه الشمال وأنشأ بيتاً جديداً على تل الرغابنة. وعندما بدأت المراعي تتقلص في محيط القدس بسبب بناء المستوطنات والمناطق العسكرية. بدأت الأسرة ببيع مواشيها تدريجياً وشجع الشيخ أبناءه على تلقي التعليم العالي وبناء مسيرة مهنية. وعندما تخرج أبو نمر من الجامعة في أواخر الثمانينيات، عثر على وظيفة كمعلم للغة العربية وباعت الأسرة ما تبقى لديها من ماشية. تزوج أبو نمر وأنشأ بيته في خيمة بدوية تقليدية بجوار بيت والده في التجمع.

اليوم، يعمل أبو نمر في تدريس اللغة العربية في كلية قريبة وتعتمد الأسرة على راتبه بشكل أساسي. إلى جانب مساهمة ابنه الأكبر سناً ببعض الدخل غير المنتظم. عندما

عندما بدأت عمليات نقل الأسر البدوية إلى تل الرغابنة منذ سنة ١٩٩٧، أدرك أبو نمر وعائلته الممتدة المكونة من ١٢ أسرة

اندلعت الانتفاضة الثانية، فقد أبو نمر تصريح العمل. كالعديد من الفلسطينيين العاملين في القدس. وبالتالي عانى من البطالة. ومرت على الأسرة أوقات عصيبة على مدار سنوات إلى أن تمكن من العثور على وظيفة جديدة لا تتطلب المرور عبر نقاط التفتيش إلى القدس.

الآن. أصبح أبناء أبي نمر الخمسة (ثلاثة فتيان وفتاتان) إما في مرحلة الرشد المبكرة أو على وشك الدخول فيها. يعمل الابن الأكبر سنًا بوظيفة جزئية في الحراسة في المنطقة الصناعية ميشور أدوميم. والابن الأصغر في الأسرة يتوق لاتباع خطى أخويه مبكرًا بالالتحاق بسوق العمل ويتغيب عن المدرسة في مرات عديدة للبحث عن عمل مؤقت. ويشعر والداه بالقلق من أنه لن يتمكن من تحصيل درجات عالية بما يكفي للالتحاق بالجامعة وسيضطر للعمل مثل أخويه. معتمداً على ما يتوفر في المستوطنات من فرص عمل.

إن أبو نمر والقلة من سكان الجبل الآخرين الذين استمروا في العمل في مهنتهم الثابتة على مدار فترة تحول تل الرغبة إلى قرية الجبل يؤمنون بأنهم مدينون في أمنهم المالي للمهارات البديلة التي اكتسبوها في فترة الشباب. فعلى غير المعتاد لدى البدو في ذلك الوقت. شجعهم أهلهم على الالتحاق بالتعليم العالي والابتعاد عن اتخاذ إدارة المواشي مصدراً أساسياً للدخل. وقد اتبع أطفالهم في الغالب المسار ذاته وحصلوا على المؤهلات للدخول في سوق العمل على مستوى أعلى من غالبية الأسر الرعوية التي جاءت إلى القرية.

لذا فإن تكوين قرية الجبل لم يعرقل النظم الاقتصادية للأسر التي كانت حينئذٍ منخرطة في العمل في القطاعين العام والخاص. فقبل الترحيل يعقود. كانت هذه الأسر قد اتخذت قرارها بالانتقال تدريجياً بعيداً عن الاقتصاد التقليدي وتنوع ما تمتلكه من مهارات. مع ذلك. لا يزال هؤلاء السكان في الجبل يشعرون بالقلق من قدرة مجتمع القرية على الاستمرار. فهم يشكلون الأقلية الناجحة ولكنهم يعيشون في بيئة تعاني غالبيتها من البطالة وينمو فيها الاضطراب الاجتماعي بشكل متزايد.

أما الابنتان فقد اهتمتا باتباع خطى والدهما. ونالتا درجة البكالوريوس كلاهما فيما نالت إحداهما درجة الماجستير أيضاً. ولكنهما الاثنتان تكافحان للعثور على وظيفة ثابتة وتعملان الآن إما تطوعاً أو في وظيفة معلمة بديلة في مدارس العيزرية ومعاهدها حيثما يوجد شاغر. تسبب البطالة الإحباط للفتاتين اللتين تشعران أن ثمة فرصاً أوسع في مدن الضفة الغربية الأكبر حجماً مثل رام الله وأريحا. ولكن تكلفة المواصلات قد تكون مرتفعة ويستغرق السفر الكثير من الوقت. ولن يقبل الوالدان بتاتاً بنقاش إمكانية انتقال ابنتيهما الشابتين غير المتزوجتين للسكن بعيداً عن الأسرة.

دراسة الحالة رقم ٦: كان أبو نمر وأسرته من بين ١٢ أسرة تعيش في الأصل في تجمع عائلي واحد في الموقع الريفي تل الرغبة قبل أن توجد السلطات الإسرائيلية مفهوم قرية الجبل. ربما لا تعكس حكايته وضع الغالبية في الجبل. ولكنها تمثل تجربة التجمع العائلي الصغير الذي أصبح عملياً المجتمع



الاستنتاجات

يعرض الجزء الثالث الاستنتاجات الأربعة الرئيسية لهذه الدراسة على خلفية محنة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام. جُددت الدراسة أن مجتمع الجبل غير قابل للاستمرار لا اجتماعياً ولا اقتصادياً. وتثبت أن ممارسة الإقامة المزدوجة هي حالياً استراتيجية التدبير الأكثر فاعلية بالنسبة لسكان الجبل. فأولئك الذين لا يزالون يديرون قطعان مواشيهم عن طريق مغادرة الجبل والعيش في مناطق ريفية في مواسم معينة يكونون أقدر على صون كل من اقتصادهم التقليدي ونسيجهم الاجتماعي بالمقارنة مع أولئك الذين تخلوا عن تربية الماشية كلياً في وقت ترحيلهم. إلا أن ممارسة الإقامة المزدوجة تزيد حالة الانكشاف التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون البدو لأن عودتهم إلى الأنحاء الريفية في المنطقة جيم تعرضهم من جديد لخطر الهدم الإداري على يد السلطات الإسرائيلية والمضايقات على يد المستوطنين. وواقع أن سكان الجبل يمارسون الإقامة المزدوجة بصورة متزايدة يدل على فشل مفهوم الجبل. يقترح التقرير، كبدل عن هذا المفهوم، أن يتم الإصغاء إلى صوت البدو. ما تنادي به التجمعات البدوية في المنطقة جيم هو تحقيق تنمية ريفية مستدامة في مواقعهم الراهنة وتأمين وصولهم إلى الموارد الطبيعية. إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تراعى هذا النداء على الإطلاق بالنسبة للتجمعات البدوية التي تقيم في مواقع تخصصها هذه السلطات للتوسع الاستيطاني.

١.٣ محنة اللاجئين

ضد إرادتهم على أرض يملكها فلسطينيون آخرون. يبين هذا التقرير أن العناصر التي عانى منها اللاجئون الفلسطينيون أول مرة منذ أكثر من ستين سنة خلت لا تزال تستمر اليوم كنتيجة لسياسات وممارسات السلطات الإسرائيلية الموضحة في مقدمة هذه الدراسة. وبالفعل، فإن مخاطر الجبل يشيرون إلى إجلاء عرب الجبال من الأراضي في نطاق مستوطنة معاليه أدوميم وحولها وتهجيرهم إلى الجبل بأنه "نكبتنا نحن المصغرة". وما دامت قضية فلسطين بدون حل، فإن الاستنتاجات المقترحة الآن بخصوص الوضع الراهن لهذه المجموعة المحددة من اللاجئين الفلسطينيين - أي البدو في المنطقة جيم - تنطلق من قاعدة المطالبة بالتوصل في نهاية الأمر إلى حل عادل ودائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

مع استمرار احتلال قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وعدم التوصل حتى الآن إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فإن محنة اللاجئين البدو من عرب الجبال في قرية الجبل تعكس عدداً من العناصر المشتركة لتجربة اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨ - وإن كان في سياق يتصف بدرجة أقل بكثير من العنف. من هذه العناصر: التهجير من أراضيهم التقليدية وسلبها هي وممتلكاتهم الأخرى، وتركيز سكان ريفيين في الغالب في بيئات حضرية أو شبه حضرية مكتظة بالسكان، وتواصل أعمال النفي والتهجير، وإحلال آليات صنع القرار التقليدية، والخلافات على حقوق الأرض والسكن والملكية عندما تفرض السلطات الإسرائيلية على اللاجئين الفلسطينيين الاستقرار

٢.٣ قضية الجبل

اللاجئين الفلسطينيين. من نزعهم من أراضيهم نتيجة الصراع سنة ١٩٤٨، إلا أنهم عند مجيئهم إلى الضفة الغربية لم يختبروا التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي تعرض لها أولئك الذين جرى إيواءهم في مخيمات اللاجئين المكتظة. بدلاً من ذلك، انقسم اللاجئون البدو في تجمعات عائلية صغيرة وانتشروا في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية مع قطعانهم من أجل أن يحافظوا على نمط حياتهم المتنقل. لذلك فقد كان تكوين مجتمع الجبل بمثابة أول تجربة مع التجميع المركزي في موقع شبه حضري في تاريخ اللاجئين الفلسطينيين من عرب الجبال. فعندما ازدادت صعوبة الأوضاع بالنسبة لسكان المنطقة جيم نتيجة

إن هذا التقرير، في تركيزه على مجموعة بعينها من اللاجئين الفلسطينيين، اللاجئين البدو، وعلى المحنة التي تواجههم في المنطقة جيم في الضفة الغربية حيث يواجه الآلاف الآن خطر التهجير من مساكنهم وتجمعاتهم، يلفت الأنظار إلى تجارب ٥١ أسرة لاجئة بدوية تم ترحيلهم حتى الآن.

قبل أن يجري ترحيل هذه التجمعات العائلية الصغيرة من عرب السلاطات الجبالين، كانت تركيبتهم الاجتماعية-الاقتصادية تتسم بكونهم مجموعات رعوية شبه متنقلة وكان نمط حياتهم يتشكل وفقاً لسبل معيشتهم إلى حد بعيد. وفيما عانى اللاجئون الفلسطينيون البدو، كسائر

مع بيئة الجبل. على نحو يعكس الحنة التي عاشها جميع اللاجئين الفلسطينيين الريفيين عند دخولهم بيئة الخيمات الحضرية في أوائل أعوام الخمسينيات من القرن الماضي؛ وقد فرض عليهم هذا التحول ضد إرادتهم عندما جرى نزعهم من "العناصر القاعدية في عالمهم الاقتصادي والتجاري والاجتماعي"^{٣٧}. يتم أدناه عرض عدد من الاستنتاجات التي تبرز بوضوح من هذه الدراسة المشتركة بين جمعية بمكوم والأونروا والتي تفحصت حياة البدو الراهنة في قرية الجبل.

٣.٣ مجتمع الجبل غير قادر على الاستمرار اجتماعياً

الأماكن. وقرب شديد من مكب النفايات البلدي الذي تنبعث منه غازات خطيرة ورائحة كريهة للغاية وسحب من الدخان الأسود غالباً نتيجة الاحتراق السطحي التلقائي.

على الورق. يضم مجتمع الجبل أكثر من ١,٥٠٠ شخص. ولكن الشوارع تكون في أغلب الأحيان خالية كلياً. لماذا؟ لم يكن معتاداً للبدو المرحلين إلى الجبل أن يعيشوا في كثافة سكانية وبالتالي أن يكون كل منهم على مقربة شديدة من تجمع عائلي مختلف عن جمعه. وقد أدى هذا الوضع على الفور إلى فرض قيود على حركة النساء في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتم استخدام المباني المجتمعية بدرجات متفاوتة، فلا يسود الحس بالاستخدام الجماعي للأماكن العامة في الجبل لأن هذا المفهوم يكون في الغالب غريباً عن التجمعات الريفية. علاوة على ذلك، إن عشرات الأسر "المقيمة" تظل غائبة عن الجبل بشكل موسمي أو دائم من أجل الانخراط في الاقتصاد الرعوي في المناطق الريفية. والسكان الدائمون يتكونون في الغالب من أسر تديرها النساء فيما يعيش الأزواج والأبناء الأكبر سناً لفترات طويلة من السنة في المواقع الريفية لرعاية مواشي الأسرة. وهؤلاء السكان يبقون في الغالب بعيداً عن الأعين داخل مساكنهم. إن العزلة الاجتماعية في الجبل، سواءً كما جرت الإشارة إليها أو كما تمت ملاحظتها، تتناقض بشكل صارخ مع النسيج الاجتماعي النابض بالحياة للتجمعات العائلية الريفية للبدو والتي لا تبعد سوى لحظات عن موقع قرية الجبل الآن. حيث تعمل الأسر في اقتصادها المزدوج وحافظ على انسجامها الاجتماعي. أثناء تنفيذ البحث في التجمعات الريفية المحيطة بالجبل. عرض العديد من أرباب الأسر على أنظار الباحثين مفاتيح المنازل التي بنوها في الجبل بعد الترحيل. هذه المنازل ظلت موصدة الأبواب دون أثاث ودون ساكنين. وقد فسر الناس هذا الوضع بأن أفراد أسرهم لا يستطيعون أن يعيشوا في الجبل الحياة التي يختارونها بأنفسهم.

ثمة عنصر مكاني آخر يسبب عدم الاستقرار الاجتماعي في الجبل هو النزاع الدائر مع سكان أبو ديس. وهم المالكون التقليديون للأرض التي تم تخصيصها لقرية الجبل بواسطة

السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة. حافظت الغالبية العظمى من التجمعات الريفية لعرب الجهالين على هياكلها الاجتماعية من خلال الانخراط في اقتصاد مزدوج (الاقتصاد الرعوي التقليدي مسنوداً بالعمل العرضي والمؤقت في المستوطنات الإسرائيلية والبلدات الفلسطينية المحلية). واستدعى هذا النمط وجود أدوار اجتماعية واقتصادية واضحة لكل من الرجال والنساء. أما اليوم، يمر أفراد السلامات الجهالين بمرحلة من التحول السريع وهم يحاولون التكيف

إن التجميع المركزي لجماعات رعوية متفرقة في موقع واحد هو بحد ذاته تعبير عن التناقض. والبيئة القسرية لمجتمع الجبل، التي يشبهها السكان ببيئة مخيمات اللاجئين التي أقامتها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في الخمسينيات من القرن الماضي، عبارة عن مفهوم مكاني رفضه البدو على الفور حتى قبل تنفيذه. واليوم، لا يوجد ما يدل على حدوث اندماج اجتماعي أو اقتصادي في الجبل على مستوى قادر على الاستمرار. قد يكون من شأن الترحيل إلى بيئة مدروسة بعناية أن يحسن من مستوى المعيشة ويحمي من الهدم ويقرب السكان من الخدمات ويزيد الفرص الاقتصادية المتاحة لهم. إلا أن الضرر الذي لحق بالجوهر الأساسي لنسيج البدو الاجتماعي نتيجة ترحيلهم إلى قرية الجبل لم يؤخذ في الاعتبار عند تحديد المعايير لقياس مدى النجاح المتحقق. نعم، إن الأسر تتكيف مع الجوانب العملية للحياة في الجبل. ولكن هذا ليس مقياساً لنجاح المشروع. بل هو مقياس لقدرة الإنسان على التحمل والصمود.

إن دمج جماعات عائلية منفصلة في مكان واحد ضد إرادتهم يحو على الفور إحساس المجتمع بالأمن المكاني؛ إذ فجأة تختفي دهاليز الحركة التي بنيت وتشكلت بواسطة عقود من القوانين الاجتماعية ويختفي الحراك الاقتصادي التقليدي للمرء في جمعه العائلي الريفي. من الجدير بالملاحظة أن سكان الجبل لا يشكلون مجتمعاً واحداً بشكل تقليدي. بل هم عشر جماعات عائلية منفصلة تحكم علاقاتهم قوانين اجتماعية صارمة. بما في ذلك تقييد حرية حركة النساء في حال وجود رجال من تجمع مختلف عن جمعهن. وهذا يمثل انعكاساً آخر لتجارب اللاجئين الفلسطينيين عند دخولهم مخيمات الأونروا في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي. حيث يفقد السكان، وخاصة النساء، الحس بالأمن المكاني خلال عقود الزمن التي قد تلزم من أجل شق دهاليز جديدة في البيئة الاجتماعية ذات الكثافة السكانية في مجتمع الجبل. هذا النقص في الاستقرار يتجسد بشكل رمزي في الملامح البنيوية لقرية الجبل اليوم: تل تشغله منازل في مراحل متفاوتة من التشييد، وطرق معبدة جزئياً أو غير معبدة، ووصلات مرجلة (وإن كانت قانونية) بالكهرباء والمياه في أغلب

لمزيد من التهجير والطرده على يد السلطات الإسرائيلية. إلا أن أفراد عرب السلطات الجهالين يعتقدون أنهم لا يزالون معرضين لمخاطر المزيد من التهجير في المستقبل لأن سكان أبو ديس الذين يملكون حقاً تاريخياً بالمطالبة بأرض الجبل يمكن أن يتخذوا التدابير لاستعادة أرضهم. لذا فاللاجئون الفلسطينيين البدو في الجبل يعتبرون وجودهم هناك أمراً مؤقتاً. وهذا الواقع يعكس شعورهم الدائم بانعدام الأمن ويحول دون تبلور شعور بملكية المكان الذي فرض عليهم السكن فيه قسراً.

٤.٣ مجتمع الجبل غير قادر على الاستثمار اقتصادياً

الصناعية في ميشور أدوميم. إن الاعتماد في فرص العمل على المستوطنات يساهم في زيادة الهشاشة الاقتصادية للعاملين الفلسطينيين إذ يجعل أمنهم الوظيفي معتمداً على ظرف سياسي سريع التقلب. فالخطط المعلقة حالياً لاستكمال بناء الجدار على مساره المخطط له بين الجبل ومعاليه أدوميم من شأنها أن تضع البدو تحت طائلة فحوص أمنية مشددة وبشكل يومي عند سعيهم للوصول إلى أماكن عملهم.

هناك القليل من الخيارات البديلة. ما يدفع الفتيان والشبان في الجبل إلى بناء مصادر دخل عرضي خاصة بهم. تتمثل إحدى هذه الصناعات التي تشكلت محلياً في جمع الخردوات المعدنية من مكب النفايات البلدي القريب. ومن ثم بيعها للتجار المحليين في العيزرية. وهذا النشاط لا يخلو من المخاطر الواضحة على صحة وسلامة الشبان المنخرطين فيه إذ أنهم يضطرون للتماس اليومي مع الغازات السامة والمجاري الخام في بيئة يعرف عنها تعرضها للاحتراق الداخلي والسطحي بصورة منتظمة.^{٣٨}

وعند النظر عبر عدسة التعليم، نجد أن معدلات تسرب الذكور من المدرسة مرتفعة في قرية الجبل. حيث يفيد الطلبة بقلة الحوافز لإكمال تعليمهم الثانوي. ويعبر الأهالي عن قلقهم ويفيدون بأنه من الصعب تحفيز أطفالهم الذين يرون كم هي عالية مستويات البطالة في أوساط سكان الجبل الذين أنهوا تعليمهم. ويلاحظون أن العمل المأجور البسيط لا يتطلب مؤهلات تعليمية. ويدركون أنه لا توجد آفاق كبيرة للعمل في مهنة متقدمة بالنسبة لللاجئين البدو المهمشين.^{٣٩} ومع أن الإناث يحصلن على مستوى تعليمي أعلى من الذكور. إلا أن جميع النساء في الجبل تقريباً يعانين من البطالة باستثناء عدد ضئيل من التميزيات في الدراسة اللواتي يعملن في الغالب في وظيفة معلمات في المدارس المحلية. إذ ثمة منافسة عالية على الوظائف التي تتطلب مهارة في الاقتصاد الفلسطيني. فيما أن الثقافة المحلية لا تشجع النساء على البحث عن عمل في المستوطنات الإسرائيلية.

السلطات الإسرائيلية. مرة أخرى. هذا الأمر يعكس الاحتكاك بين اللاجئين الفلسطينيين الوافدين والفلسطينيين الذين كانوا السكان الأصليين للضفة الغربية وغزة أثناء فترة الانتداب على فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. والذين اضطروا لاستضافة هؤلاء الوافدين. ويفيد عرب الجهالين بأن الاحتكاك المتواصل بين اللاجئين الفلسطينيين البدو ومجتمع أبو ديس المضيف الذي تم ترحيلهم إلى أراضيهم منذ سنة ١٩٩٧ وما بعدها يساهم في إيجاد حس دائم بانعدام الأمن بين البدو. يفترض أن الترحيل قد آمن سكان الجبل من التعرض

عند النظر عبر عدسة الاقتصاد. يتضح أن دفعات التعويض التي أعطيت لأسر السلطات الوافدة إلى الجبل من طرف كل من الإدارة المدنية الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية قد استثمرت في الغالب في تشييد المنازل على الأرض التي خصصت لكل أسرة. وقد باعت أسر عديدة مواشيتها قبل الانتقال. وأنفقوا العائد في استكمال أعمال البناء. وبالتالي فقدوا الدخل الذي كان يدره الاقتصاد التقليدي (وفقدوا معه توزيع الأدوار بين الجنسين). ثمة آخرون احتفظوا بمواشيتهم في المواقع الريفية المهذبة بالإجلاء أو الهدم من جانب الإدارة المدنية الإسرائيلية وواصلوا الاستفادة من اقتصادهم المزدهج. حيث يقوم بعض أفراد الأسرة برعاية الماشية وبيعت أفراد آخرون عن فرص العمل في المراكز الحضرية المحلية. سواءً الفلسطينية أو الإسرائيلية. كان الوضع المالي لدى الأسر الوافدة متبايناً وقت الترحيل. إلا أنهم جميعاً بدون استثناء واجهوا واقعاً لم يسبق أن اختبروه من قبل: فتكلفت العيش في منزل أعلى بكثير من تكلفة العيش في كوخ. ولكن خيارات العمل المنتظم المتاحة لمجتمع اعتمد تقليدياً على رعي الماشية وملك مستويات منخفضة نسبياً من التعليم كانت ولا تزال قليلة. لذا فقد أصبح من المعتاد في الجبل في أوقات الصباح أن تجلس مجموعات من الرجال في متوسط العمر في بقاع ظليلة خارج منازلهم. متبادلين التحية مع المارين. والذين هم أيضاً لا يملكون عملاً يذهبون إليه. حتى بالنسبة للذين يعثرون على عمل. يظل البدو العاملون في مختلف أنحاء الضفة الغربية موجودين في الغالب على هامش سوق العمل. يشغلون وظائف متدنية لا تحتاج إلى عمال مهرة. وهكذا واجه اللاجئون الفلسطينيون البدو من عرب السلطات الجهالين مستوى جديداً من الصعوبات المالية بسبب التكاليف المنزلية الإضافية المفاجئة بعد أن تخلوا في غالبيتهم عن اقتصادهم التقليدي عند مجيئهم إلى الجبل. إن الأعمال التي يعمل فيها رجال قرية الجبل الذين توقفوا عن الاحتفاظ بالماشية غالباً ما تكون عرضية ومؤقتة وبالمياومة. فيما أن الذين يعملون في وظائف كاملة هم غالباً عمال في المستوطنات الإسرائيلية. وخاصة معاليه أدوميم والمنطقة

نية السلطات الإسرائيلية توسيع قرية الجبل من أجل ترحيل أسر بدوية إضافية إلى الموقع ذاته. ويقولون أن من شأن ذلك أن يعجل في انزلاقهم المشترك نحو الفقر.

في ظل هذا الواقع، يبدو الأفق الاقتصادي لمجتمع الجبل الحالي كئيباً. ويتوقع أن ترتفع مستويات الفقر مع اشتداد تأثير العوامل السياسية الناشئة. ويتحدث السكان بقلق بالغ عن

٥.٣ الإقامة المزدوجة: الخيار الأنجع حالياً

في الجبل وفي المواقع الريفية معاً تستخدم الجبل كمركز للخدمات. فيما تعتبر أن مكان إقامتها الرئيسي هو المواقع الريفية التي تقيم فيها في الجزء الأعظم من السنة. بالتالي يستفاد من الجبل في الحصول على الخدمات فحسب. ويمكن الوصول إليه بسهولة نسبية من مختلف الأماكن في المساحة الجغرافية الصغيرة للضفة الغربية.

من الجدير بالذكر أن الساكنين الدائمين في الجبل اليوم لم يكونوا جميعاً معتمدين على المواشي قبل سنة ١٩٩٧. وفي واقع الأمر. ليس جميع سكان الجبل موجودين في القرية بسبب تهجيرهم إليها. إذ كانت ١٢ أسرة تعيش في أماكن متفرقة من التل قبل أن تختاره السلطات الإسرائيلية كموقع للترحيل. بالنسبة لهذه الأسر الاثنتي عشرة - وأغلبهم من جماعة الهرش - كانت تجربة الترحيل مختلفة أيضاً وجديرة بالتوضيح. فجزء كبير من هذه الأسر تخلت عن رعاية الماشية تدريجياً قبل عقود من الترحيل واقتربت في سكنائها من المراكز الحضرية للالتحاق بالتعليم العالي والعمل في القطاع النظامي. فهم الذين اختاروا. بوتيرتهم الخاصة وبتوجههم الخاص. أن يشرعوا في عملية تحول عن التقاليد المعتمدة على الماشية. ولكنهم احتفظوا بالبنية الاجتماعية البدوية القائمة على القرابة. إلا أن تدفق أكثر من ٠٠١ أسرة إلى التل الذي يقطنونه تكفل بتدمير قدرة جمعهم العائلي على الاستمرار بالطريقة التقليدية. على سبيل المثال. تضررت نساء الهرش. اللواتي لم يتعرضن للترحيل مباشرة. بالطريقة ذاتها كما هو حال النساء الريفيات الوافدات عندما تم فجأة اختصار المسافات بين أسر السلامة الغربية بعضها عن بعض. إلا أن اقتصاد الهرش لم يتأثر مباشرة بالترحيل. إذ كان أغلبهم في الأصل ذوي طبيعة حضرية وغير معتمدين على رعاية الماشية.

يختلف أثر الترحيل على الأسر المختلفة بسبب تعدد وتعقد التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي واجهت البدو خلال عملية التغيير. ويمكن القول ببساطة أن ذلك يتحدد بمدى تخلي الأسر الرعوية سابقاً عن قطعانها كنتيجة مباشرة للترحيل. فعلى سبيل المثال. هناك أسر اضطرت إلى التخلي كلياً عن مواشيتها أثناء الانتقال إلى الجبل ولم تجد سوى القليل من الاستراتيجيات البديلة لإدارة الدخل. وهذه الأسر عانت من أشد تأثيرات الترحيل بسبب خسارتها الفورية (والقسرية) للنظام الاجتماعي-الاقتصادي الذي كانت تديره في جماعاتها الريفية. بالمقابل. هناك أسر احتفظت بقطيعها كله أو بجزء منه أثناء الترحيل وأنشأت استراتيجيات جديدة لإدارة الماشية. وهذه الأسر كانت درجة انقطاعها عن واقعها الاجتماعي والاقتصادي أقل أثناء عملية الترحيل. باختصار. تمكنت هذه الأسر من الاحتفاظ بقدر أكبر من التحكم بنسق وطبيعة التغيير الذي طرأ على تقاليدها. ولكن من بين عشرات الأسر التي احتفظت ببعض مواشيتها أو كلها عندما تم نقلها إلى الجبل. تعيش عشر أسر فقط هناك بشكل دائم الآن. حيث قاموا بتكييف معدلات الاحتفاظ بالقطعان مع مدى توفر المراعي والموارد المائية في الجوار القريب. أما الباقون. فبسبب عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية الكافية في محيط القدس جنباً إلى جنب مع عدم توفر المتسع في قرية الجبل للاحتفاظ بالقطائر وتطبيق أساليب التعليف المكثف. يضطرون إلى التغيب عن القرية لفترات زمنية طويلة في السنة. بحيث يطبقون نظام إقامة مزدوج يتيح لهم أفضل استغلال لفوائد كل من البيئة الحضرية والريفية. بالنسبة لهذه الأسر الرعوية. لا يعتبر الجبل مكاناً مناسباً للإقامة الدائمة لأنه لا يمكنهم من اتباع اقتصادهم التقليدي والاحتفاظ بالهياكل الاجتماعية التي يفتخرونها لأنفسهم. إن الأسر التي خافظ على الإقامة

٦.٣ التنمية الريفية المستدامة كممارسة رشيدة - التحكم بوتيرة التغيير

تساعد على صيانة أنشطة الاقتصاد التقليدية والأعراف الاجتماعية. إلا أنها لا توفر القدر الكافي من الأمن الدائم للأسر التي تتبعها. كما أنهم عندما يرجعون إلى المواقع الريفية. يضطرون للعودة للعيش في مساكن متدنية

تنطوي الإقامة المزدوجة على خطر محدد بالنسبة لأسر السلامة المهجرة. إذ أن الأسر التي تعود من الجبل إلى المواقع الريفية تصبح مرة أخرى عرضة لخطر الإجلاء أو الهدم على يد السلطات الإسرائيلية. بالتالي. مع أن الإقامة المزدوجة

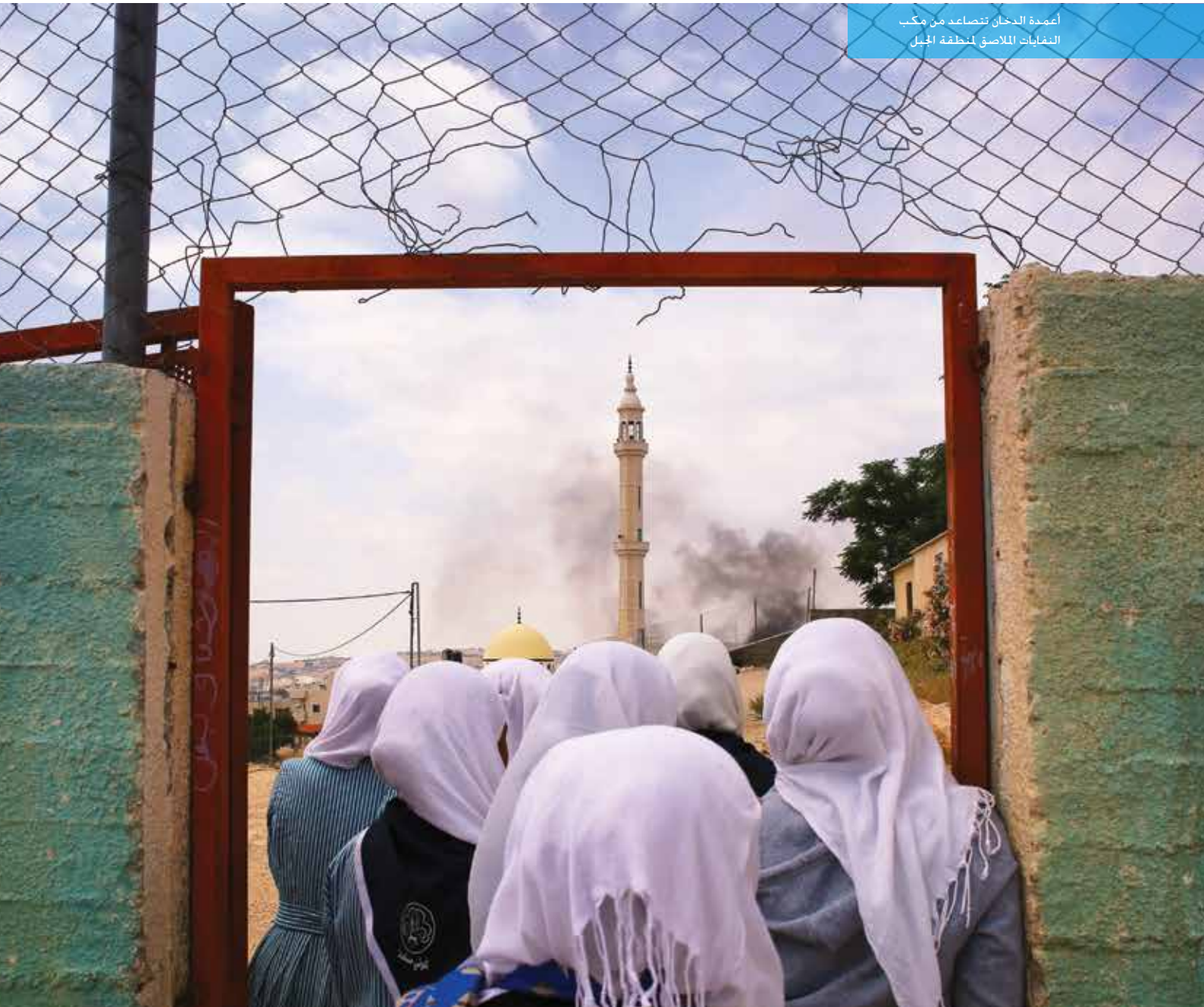
والكهرباء. أن يستعملوا الغسالات والثلاجات والمواقد والإنارة الداخلية. تماماً مثل سكان الجبل. إن نهج التنمية الريفية من شأنه أن يدعم البدو في التحكم بأنفسهم بوتيرة ووجهة تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بدلاً من أن يتم إجلاؤهم من منازلهم ونقلهم إلى مواقع مركزية تحتوي على البنية التحتية في مواقع محددة سلفاً ولا تملك الأسر فيها أية ملكية للتنمية الخاصة بهم.

إن الحل المبني على التنمية الريفية يستدعي تكلفة مالية أقل ويكون أكثر قدرة على الاستدامة بالنسبة للجهات الملزمة بالمسؤولية. بما في ذلك سلطة الاحتلال. ومع ذلك فلم تقم الإدارة المدنية الإسرائيلية مطلقاً باقتراح هذا الحل على البدو في مناطق الضفة الغربية المخصصة للتوسع الاستيطاني. إن التنمية الريفية المستدامة للبدو في جمعاتهم العائلية هي ما يطالبون به اليوم فيما هم يتهددون بالترحيل إلى مواقع مركزية. إنهم يشعرون بخوف عميق من أن تتكرر مبادرة الجبل معهم.

المعايير تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، إلى جانب أنهم يتعرضون من جديد لتهديدات من الإدارة المدنية الإسرائيلية بهدم مساكنهم بحجة عدم الحصول على تراخيص بناء.

يفيد سكان الجبل بشكل حصري بأن الجوانب العملية لإدارة الشؤون المنزلية بشكل يومي قد أصبحت أكثر بساطة بكثير نتيجة الترحيل. إن أحداً لا يشكك في أن العيش في منازل ذات بنية تحتية يساعد كثيراً في تخفيف المتطلبات البدنية اليومية المجهدة بالنسبة للبدو المنخرطين في إدارة الشؤون المنزلية. فالبدو في الجبل يستخدمون الأدوات والأجهزة المنزلية في الطهي وغسل الملابس والتبريد. ويوجد في كل منزل حمام ومرحاض واحد على الأقل. هناك إقرار عالمي بأن البنية التحتية الأساسية تحسن مستويات المعيشة بقدر ملموس وأنه من الممكن تماماً إقامة مثل هذه البنية التحتية في التجمعات الريفية القائمة باستخدام أساليب منخفضة الأثر ومستدامة بيئياً. وبإمكان الأسر البدوية الريفية، إن تم ربطهم بشكل قانوني بشبكات المياه

أعمدة الدخان تتصاعد من مكب النفايات الملاصق لمنطقة الجبل



خاتمة

أمام الجمهور العام وفتح باب الاعتراضات عليها في سنة ٢٠١٣. وعلى الرغم من هذه المرحلة المتقدمة في تخطيط السلطات الإسرائيلية لمستقبل المجتمع الرعوي في المنطقة جيم، إلا أن غالبية التجمعات البدوية المستهدفة لنقل إقامتها إلى "القرية البدوية" المقترحة في منطقة النويعمة لم يتم إعلامها بهذه المبادرة حتى الآن (وقت كتابة التقرير في نيسان/إبريل ٢٠١٣). وسيكون عدد السكان الذي تقترحه السلطات الإسرائيلية لهذه "القرية البدوية" الجديدة أكثر من سكان الجبل بأربعة أضعاف على الأقل.

يشار إلى أن البدو الذين رفضوا التفاوض على شروط ترحيلهم في سنة ١٩٩٧ و١٩٩٨ قد تم إجلاؤهم من تجمعاتهم بأمر من المحكمة وباستعمال القوة. وفيما أن السلطات الإسرائيلية قد أبلغت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أن المفاوضات مع البدو بخصوص ترحيلهم ستكون سلمية، فسيظل السؤال مفتوحاً حول ما الذي ستفعله هذه السلطات إذا رفض البدو مغادرة مساكنهم. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفي أعقاب نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في مسعاها للحصول على مكانة دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستقدم في خطط التوسع الاستيطاني "شرق أ" على الأراضي المأهولة جزئياً بالبدو. وبناءً على ما يشير إليه السجل التاريخي، فإن البناء في "شرق أ" واستكمال بناء الجدار حول "فقاعة" معاليه أدوميم سيتطلبان ترحيل جميع التجمعات الفلسطينية المتبقية من المنطقة.

إن سياسة التنظيم والتخطيط الهيكلي التي تطبقها السلطات الإسرائيلية في المنطقة جيم تقيّد قدرة الفلسطينيين على التقدم بطلب رخص للبناء على ٧٠٪ من الأراضي في المنطقة جيم، فيما يتم إصدار رخص بناء لحوالي ٣٥٠ ألف مستوطن إسرائيلي في المنطقة ذاتها. فعندما رفضت السلطات الإسرائيلية الاستجابة للمطالبة بالتنمية المستدامة للبدو في مواقعهم الريفية، لم يكن باستطاعة عرب السلامة الجهالين إقامة بنية تحتية أساسية في تجمعاتهم الريفية، ولكن خلال أسابيع من عملية الترحيل الأولى في سنة ١٩٩٧، انطلقت عملية بناء الحي "٠٦" في مستوطنة معاليه أدوميم في نفس الموقع الذي تم طرد البدو منه بالضبط.

وفيما تنتظر السلطات الإسرائيلية في سنة ٢٠١٣ نتائج دراسة بيئية لتحديد مدى إمكانية توسيع قرية الجبل باتجاه مكب النفايات البلدي من أجل ترحيل المزيد من أسر عشيرة السلامة، أصبحت مواقع أخرى في الضفة الغربية الآن في مراحل متقدمة من التخطيط التمهيدي لأن تصبح هي أيضاً مواقع لترحيل تجمعات ريفية بدوية أخرى في المنطقة جيم، وبالتالي، فإن عملية ترحيل السكان المحميين التي تنبأها السلطات الإسرائيلية في المنطقة جيم عن طريق تكوين قرية الجبل يتم تكرارها دون إجراء مراجعة شاملة للعملية بحد ذاتها أو للتأثير الذي تسببت به عملية "التجميع المركزي" على اللاجئين الفلسطينيين البدو حتى الآن. إذ يخضع الآن موقعان جديان في منطقة أريحا لفحص موسع ويتوقع أن يتم طرح مخططات أولية لما مجموعه ٨٠٠ قطعة أرض في منطقة النويعمة في محيط أريحا

الهوامش

- ٢١ الأمم المتحدة (١٩٩٧). تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. Add. 1/A/52. الفقرة ٣٤٥: <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN//1997/PDF/N97/0418.pdf?OpenElement>: "في ٢٧ كانون الثاني/يناير. قام حوالي ٣٠٠ من أفراد الشرطة وشرطة الحدود بإجلاء خمس أسر بدوية يصل عددها إلى حوالي ٣٠٠ فرداً من جوار مستوطنة معاليه أدوميم في المرحلة الثانية من إجلاء عشيرة الجهالين من المنطقة. وانضم عدد من رجال العشيرة في مضارب الخيام القريبة إلى الأسر في الموقع وأبدى الرجال مقاومة كانت في معظمها سلبية. وتم جر رجل واحد على الأقل بالقوة إلى أسفل هضبة. وتفيد التقارير بأن خمسة أشخاص أصيبوا بجراح... وذكر أوزي زراحيا. رئيس مكتب بيت لحم الإقليمي التابع لمنسق أنشطة الحكومة في الأراضي أنه يتم إجلاء البدو على مراحل على أمل أن يروا أن الإدارة المدنية مصممة على تنفيذ قرار المحكمة العليا بنقل العشيرة فيختاروا بالتالي المغادرة بحض إرادتهم".
- ٢٢ خطاب المفوض العام للأونروا إلى الجمعية العامة (١٣/أ/٥٣). الفقرة (٢٠١). <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N98/PDF/N98/0418.pdf?OpenElement>: "في تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. قدمت الوكالة مواد غذائية وخياماً وأدوات منزلية إلى ٩٤ أسرة بدوية (٩٠٤ أشخاص) من عشيرة الجهالين كان تم إجلاؤها في إطار توسيع مستوطنة تقع قريباً من القدس". وكذلك ١٣/أ/٥٣. الفقرة ١٩٤. <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN//1997/PDF/N97/1137.pdf?OpenElement>: "في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٧. قدمت الوكالة مواد غذائية وخياماً وأدوات منزلية إلى ٤٠ أسرة بدوية من عشيرة الجهالين كان تم إجلاؤها في إطار توسيع مستوطنة تقع قريباً من القدس".
- ٢٣ IHCJ ٩W/١٢٤٤. Abdullah Salem Sa'ida Jahalin et al v Civil Administration for Judea and Samaria and the Military Commander of Judea and Samaria <http://elyon1.court.gov.il/files/12/44/9A/E98-1044/11e11.htm>
- ٢٤ المرجع السابق.
- ٢٥ تم توقيع اتفاقية بين محامي التجمع ومحام من دائرة مكتب نيابة الدولة في محكمة العدل العليا في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩.
- ٢٦ يفيد البدو بأنهم لا يستطيعون الاستفادة من مساحة الثلاثة آلاف دومتها بالكامل بما أنه لا يسمح لهم بإمضاء الليل في المنطقة. وبالتالي فإن غالبية الأرض المخصصة للرعي تتعرض إما للرعي الجائر أو لعدم الرعي بالقدر الكافي. ما يؤثر سلباً على إنتاجية الأرض.
- ٢٧ المرجع السابق.
- ٢٨ شهادات شخصية تم جمعها خلال البحث الميداني.
- ٢٩ أكد زعماء المجتمع التقليديين ومجلس مشايخ الجهالين على الشهادات الشخصية. <http://www.maale-adummim.muni.il/Page.asp?id=135>
- ٣٠ <http://www.maale-adummim.muni.il/Page.asp?id=128>
- ٣١ الرأي الاستشاري لحكمة العدل الدولية بشأن الجدار. الملاحظة رقم ٥.
- ٣٢ سيستكمل العمل في سنة ٢٠١٣ على دراستين بيئيتين منفصلتين عن تأثير مكب النفايات على صحة السكان المحليين.
- ٣٣ جرى التخطيط للكتلة جي للمرة الأولى ضمن خطة شرق ١ رقم ٤/٤٢٠ التي حصلت على مصادقة نهائية في سنة ١٩٩٩ (جمعية مكوم).
- ٣٤ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. أيدت المحكمة العليا الإسرائيلية التزام الإدارة المدنية الإسرائيلية بالتوصل إلى "حل سلمي" لمستقبل البدو في منطقة الخان الأحمر داخل "فعاقة" معاليه أدوميم خلال فترة سنة.
- ٣٥ شهادات شخصية تم جمعها خلال البحث الميداني (الأونروا/جمعية مكوم ٢٠١٢).
- ٣٦ Dawn Chatty, From Camel to Truck: the Bedouin in the Modern World (New York: Vantage Press, 1986).p.30
- ٣٧ «تسربت معلومات في السنوات الأخيرة تفيد بوجود خطر من انهيار الموقع بسبب المنحدرات الشديدة التي تم طرح النفايات فيها وبسبب الاحتراق الداخلي في الموقع. يحدث هذا الاحتراق عندما لا يتم رص النفايات بشكل سليم فتشتعل نتيجة التعرض لغازات متفجرة ومواد طيارة. وما لم توجد معالجة سليمة للأمر. فيمكن أن تستمر هذه الاحتراقات لسنوات تحت السطح وفوق سطح الأرض. يمكن أن يتسبب الانهيار بأضرار بيئية كما يمكن أن يشكل خطراً على حياة الناس». ترجمة غير رسمية من رد وزارة حماية البيئة على استئناف معاليه أدوميم أمام المحكمة العليا. القضية ٠٠٨١٠٦١١. من ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- ٣٨ شهادات شخصية تم جمعها أثناء البحث الميداني من موظفي وزارة التربية والتعليم في مدرسة عرب الجهالين ومن أفراد المجتمع ومن طلبة المدارس.
- ٣٩ أعلم مسؤولو الإدارة المدنية الإسرائيلية مسؤولين من الأمم المتحدة شفهاً بهذا البرنامج الزمني خلال اجتماع عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

- ١ ينصب تركيز الورقة على الأثر الاجتماعي-الاقتصادي والإنساني لهذا الانتقال المقترح في ضوء العواقب الاجتماعية-الاقتصادية والإنسانية المعروفة في أعقاب الترحيل الذي جرى سنة ١٩٩٧ وليس على ما يترتب على ذلك من آثار قانونية.
- ٢ بموجب الاتفاقية المحلية لسنة ١٩٩٥ حول الضفة الغربية وقطاع غزة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق عرفت باسم ألف وباء وجيم. وفيما منحت السلطة الفلسطينية شكلاً ما من السيطرة على المنطقتين ألف وباء. احتفظت إسرائيل بالسيطرة العسكرية الكاملة والسيطرة المدنية. بما فيها صلاحيات التخطيط الهيكلي والتنظيم. في المنطقة جيم. والتي تشكل اليوم حوالي ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية. ومع أن اتفاقيات أوسلو نصت على النقل التدريجي للصلاحيات والمسؤوليات في المنطقة جيم إلى السلطة الفلسطينية. إلا أنه تم تخميد هذا الأمر في سنة ٢٠٠٠.
- ٣ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١١). ترحيل البدو: خطر التهجير في محيط القدس.
- ٤ الحلف البدوي عبارة عن أكبر وحدة بدوية. ويتكون من عدد من القبائل (الثلثين أو أكثر) التي تجتمع معاً بهدف تأمين الحماية المتبادلة أو نشاطات النفوذ أو التشارك في السيطرة السياسية.
- 5 UNRWA (2012) Bedouin Palestine refugees: The Jahalin Tribe in the eastern Jerusalem periphery
- ٦ المرجع السابق.
- 7 UNRWA (2010) Area C Herders Fact Sheet
- ٨ في تموز/يوليو ٢٠٠٤. خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن «بناء الجدار الذي تنفيذه إسرائيل وهي سلطة الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. بما في ذلك في أراضي القدس الشرقية وما حولها. وملحقانه يتعارض مع القانون الدولي». محكمة العدل الدولية (٢٠٠٤). التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة: رأي استشاري بتاريخ ٩ غوزايوليو ٢٠٠٤. الصفحة ٢٠١.
- ٩ حسب سنة ٢٠١٣. «تقع ٧٠٪ من أراضي المنطقة جيم داخل حدود المجلس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية (خلافًا للحدود البلدية). وبالتالي يحظر على الفلسطينيين استخدامها وتطويرها». مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٣). المنطقة جيم في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية.
- ١٠ «في القرار ٤٤٦ للمؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩. قرر مجلس الأمن أن سياسات إسرائيل وممارساتها المؤدية إلى إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ليست لها شرعية قانونية وهي تشكل عرقلة خطيرة حول دون تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط». الأمم المتحدة. نيويورك (٢٠٠٨). قضية فلسطين والأمم المتحدة. ص ١٢١.
- ١١ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠٠٩). تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة جيم في الضفة الغربية: «يتمتع الفلسطينيون فعلياً من البناء في حوالي ٧٠٪ من أراضي المنطقة جيم. كما تطبق إسرائيل في نسبة ٣٠٪ التقييد سلسلة من القيود التي تلغي عملياً إمكانية الحصول على تراخيص للبناء. ونتيجة لذلك فإنه لم يعد أمام الفلسطينيين من خيار سوى البناء "غير القانوني" ما يعرض مبانهم لخطر الهدم». ص ١٣.
- 12 ARIJ (1997) The Jahalin Vs. Maale Adummim p.2
- 13 UNRWA (2012) Bedouin Palestine refugees: The Jahalin Tribe in the eastern Jerusalem periphery
- 14 حصل عرب الجهالين. منذ سنة ١٩٩٣ وحتى وقت بداية التهجير في سنة ١٩٩٧. على التمثيل القانوني. في الغالب من جمعية سانت إيف. معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (١٩٩٧). الجهالين ضد معاليه أدوميم. ص ٣.
- 15 في سنة ٢٠١٣. كانت هناك قضايا منظورة في المحاكم بخصوص مدرسة الخان الأحمر وجمعات قرب شان ووادي أبو هندي وأبو نوار والمنطار في أعقاب صدور أوامر هدم من الإدارة المدنية الإسرائيلية بحق مبان تبرع بها المجتمع الدولي من أجل تحسين الأوضاع المعيشية واستراتيجيات التدبير للمجتمعات البدوية المعرضة للطرده من منطقة معاليه أدوميم.
- 16 أي مشروع يتطلب بنية تحتية في المنطقة جيم يحتاج إلى ترخيص من الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتعتمد إمكانية طلب الترخيص على شروط من ضمنها إبراز مستندات ملكية الأرض ومصادقة لجنة المنطقة على البناء الفلسطيني ضمن سياسة التنظيم والتخطيط الهيكلي. ويمكن أن يؤدي عدم الحصول على ترخيص بناء إلى هدم إداري للمبنى على يد السلطات الإسرائيلية.
- 17 ARIJ (1997) The Jahalin Vs. Maale Adummim
- 18 ARIJ (1997) On the legal fight of the Jahalin
- 19 Human Rights Watch (2010) Separate and Unequal p.408-410
- 20 ARIJ (1997) On the legal fight of the Jahalin